مُقدمة

في أُصول التفسير

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية
٦٦١ - ٧٢٨هـ

اعتنى به

فوّاز أحمد زمرلي

دار ابن حزم

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٨٣١٣٣١

مُقدّمة
في أُصُول التّفْسِير

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُهُ وَنَستعينُهُ، ونَعوذُ باللَّهِ مِن شرورِ أَنفُسِنا، ومِن سَيِّئاتِ أَعمالنا، مَن يَهدِهِ اللَّهُ فلا مُضلَّ لهُ، ومَن يُضلِل فلا هادِيَ لهُ.

وأَشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ وَحدَهُ لا شريكَ لَهُ.

وَأَشهَدُ أنَّ مُحمَّداً عَبدُهُ وَرَسولُهُ.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أما بعد:

فإنَّ أصدَقَ الحديثِ كلامُ الله، وخَيرَ الهَدي هَديُ مُحمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأُمورِ مُحدَثاتُها، وكلَّ مُحدَثةٍ بِدعةٌ، وكلَّ بِدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّار.

فهذه مقدمة في أصول التفسير أقدّمها إلى العالم الإسلامي بهذه الحلة القشيبة، وهي فريدة في بابها، عظيمة في موضوعها، على صغر حجمها.

هذه المقدمة التي سطرتها يراعة شيخ الإسلام، وقد وضعها ـ رحمه الله تعالى ـ لتكون قواعد كليّة تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز ـ في منقول ذلك ومعقوله ـ بين الحق وأنواع الأباطيل والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل.

تطرق فيها ابن تيمية إلى مسائل مهمة يحتاج بيانها إلى المجلدات، فأتى فيها بالقول الفصل، والرأي السديد، والترجيح المفيد:

بيّن فيها:

١ ـ أنَّ النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيّن لهم ألفاظه.

٢ ـ أن خلاف السلف في التفسير، إنما هو - في غالبه - خلاف تنوّع لا خلاف تضاد.

٣ ـ مسألة تفسير الصحابي، ومتى يكون له حكم المرفوع؟

٤ ـ أهمية معرفة أسباب النزول، وفوائده.

٥ ـ أسباب اختلاف العلماء في تفسير النص.

٦ ـ حكم الإسرائيليات.

٧ ـ حكم ما ورد في التفسير من المراسيل.

٨ ـ خبر الواحد إذا تلقّته الأمّة بالقبول يوجب العلم.

٩ ـ المنحرفين في تفسير القرآن.

١٠ ـ بيان لأهم التفاسير بالمأثور، وبالرأي.

١١ ـ أحسن طرق التفسير.

١٢ ـ حكم تفسير القرآن بالرأي، والمراد بالرأي هنا. مع استطرادات بالغة الأهمية.

فهي بحق صمام الأمان لمن يريد أن يتصدّر علم التفسير، هذا العلم البحر الزخار، الذي لا بد لمن يريد الغوص فيه من أن يمتلك وسائل الغوص بأمان خشية

الفرق، فلذلك وضع العلماء تلك القواعد وبيّنوها لكلّ من يريد ذلك.

وهذه المقدمة ـ على وجازتها ـ أفاد منها كثير من العلماء، فالزركشي في البرهان نقل كثيراً منها.

وكذلك فعل السيوطي، فقد ذكر معظمها في الإتقان، ثم قال ٢/ ١٢٠٤: «وهو نفيس جداً» هـ.

انظر بحث أسباب النزول، وشروط المفسر. . . .

وكذلك فعل الحافظ ابن حجر فقد ذكر كلاماً طويلاً منها، انظر نكته على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٣٧٤.

كلّ هذا اعترافٌ منهم بجودتها، ودقة معانيها، واحتوائها على القواعد التي تعين على ضبط مسيرة المقبل على تفسير القرآن العظيم.

عملي في تحقيق هذه الرسالة:

* لقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على طبعاتها:

في الفتاوي، وطبعه الدكتور زرزور، وطبعة أبي حذيفة، إبراهيم بن محمد، وهذه الطبعات الثلاث قد خلت من التحقيق العلمي، وخصوصاً في تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها. ولقد قمت في تحقيقها بالخطوات التالية:

١ ـ خرّجت الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة ـ والآثار والأقوال ـ ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٢ ـ ترجمت لبعض الأعلام، ممن قد يخفى على بعض القراء.

٣ ـ علقت على النص بما يوضّح، ويفسّر، ويفصّل..

هذا فما كان من صواب فبفضل الله علي، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، أستغفر الله منه.

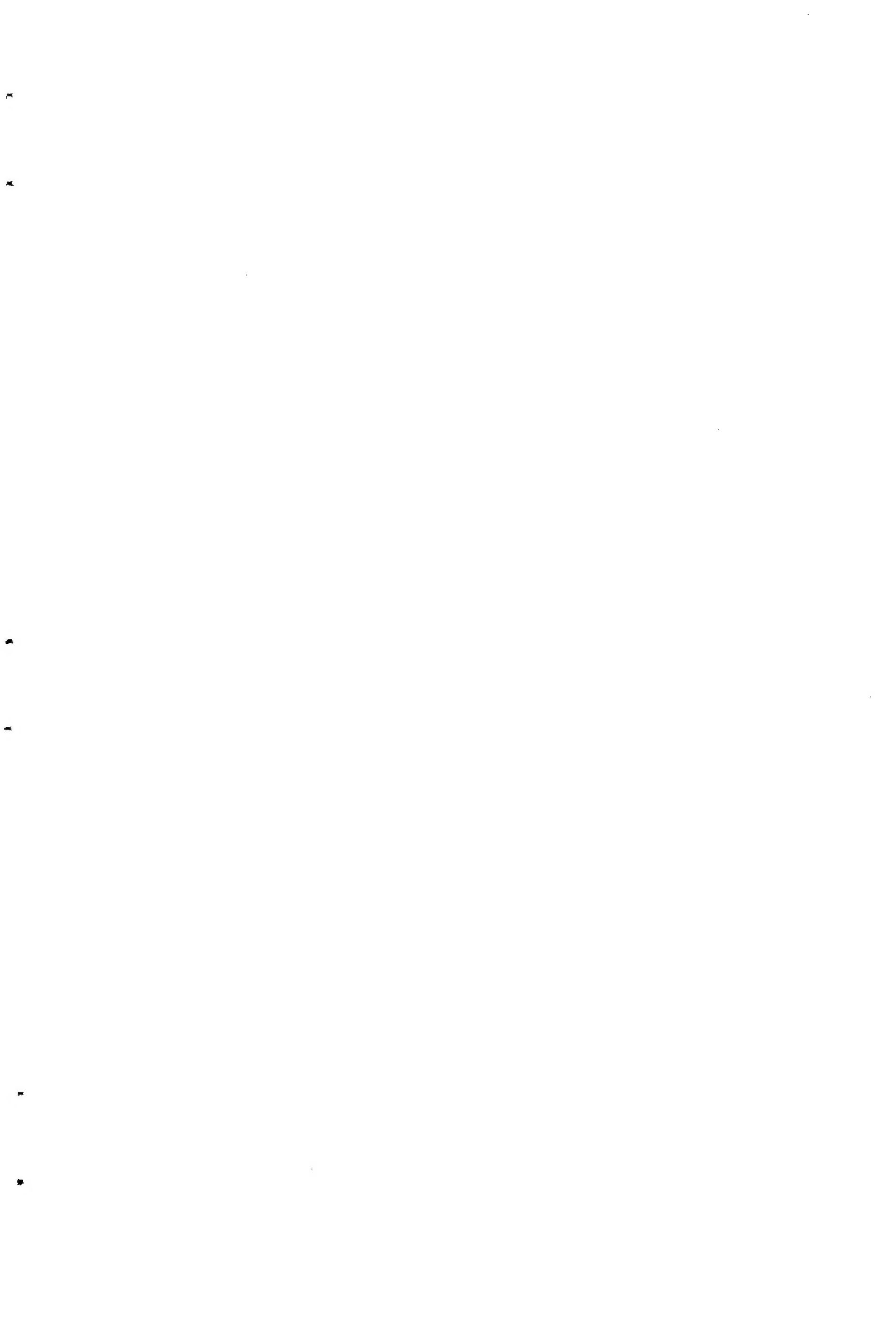
والله أسأل أن يكتب لهذه الرسالة القبول، وأن يجعلها في ميزان حسناتي يوم ألقاه.

والحمد لله رب العالمين

وكتب

أبو عبد الرحمن

فوّاز أحمد زمرلي



ترجمة موجزة للمؤلف

* ولد شيخ الإسلام في العاشر من ربيع الأول سنة ٦٦١ هـ في حران، وتحوّل به أبوه من حران إلى دمشق سنة ٦٦٧ هـ عند استيلاء التتار على البلاد فنشأ فيها.

* كان أبوه وجده من كبار العلماء في هذه الحقبة.

* استطاع شيخ الإسلام أن يلمّ بفنون الثقافة في عصره في وقت مبكر، وكان ذا حافظة خارقة، فهو يحفظ كل ما يقع تحت عينيه، وقد حدّثوا في ترجمته بالأعاجيب في ذلك.

* كان مضرب الأمثال في زهده وترفعه عن شهوات الدنيا، وكان مترفعاً عن الحقد، لا ينتقم لنفسه قال فيه ابن مخلوف قاضي المالكية: ما رأينا مثل ابن تيمية: حرّضنا عليه، فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح عنا وحاجج عنا.

* أخذ الفقه والأصول عن والده، وسمع من خلق كثيرين.

* من تلاميذه الذين كانوا من بعده من أشهر رجال الإسلام: ابن قيم الجوزية، والحافظ ابن كثير، والإمام الذهبي وغيرهم.

* تناول شيخ الإسلام علوم عصره بالدرس العميق، ثم بالتأليف والرد على مخالفيه، ولقد ترك من المؤلفات ما يصل إلى خمسمائة مصنّف.

ومن مؤلفاته: الإيمان، واقتضاء الصراط المستقيم، والفرقان، وبيان تلبيس الجهمية، والجواب الصحيح، ودرء تعارض العقل والنقل.. وغيرها.

* ولقد أثنى العلماء والأئمة على هذا الإمام ولقَّبوه بشيخ الإسلام، وأفردوا مناقبه بالتصنيف، ولم ينتقص منه إلا مَنْ جهل مقداره وخطره، ومَنْ جهل شيئاً أنكره.

ولقد أنصف العلامة بهاء الدين ابن السبكي حيث يقول لبعض من ذكر له الكلام في ابن تيمية، فقال: **والله يا فلان، ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى! فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصده هواه عن الحق بعد معرفته له.**

* أدخل السجن آخر مرة في شعبان سنة ٧٢٦ هـ

واعتقل بالقلعة، ومكث في السجن إلى أن توفاه الله في ٢٦ من ذي القعدة سنة ٧٢٨ هـ.

وكانت جنازته عظيمة جداً، وأقل ما قيل في عدد مشيعيه خمسون ألفاً. رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن الدين خير ما جازى داعية حق عن دعوته.



ربِّ يسِّر وَأعِنْ برَحمتِك

الحمدُ لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مِنْ شرور أَنفسنا ومن سيئات أعمالنا. مَنْ يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هاديَ له. وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلَّم تسليماً.

فقد سأَلني بعض الإخوان أنْ أَكتبَ له مقدّمة تتضمّن قواعد كليّة تعين على فَهْم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز - في منقول ذلك ومعقوله - بين الحقّ وأنواع الأَباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأَقاويل، فإنّ الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغثّ والسمين، والباطل الواضح والحقّ المبين. والعِلْم إما نقل مُصدَّق عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليل معلوم، وما سوى هذا فإما مُزيَّف مردود، وإما موقوف لا يعلم أَنه بهرج[1] ولا

(١) البهرج: يقال لكل موصوف بالرداءة. انظر أساس البلاغة ص ٣٢.

منقود[1]. وحاجة الأمة ماسّة إلى فهم القرآن الذي هو: «حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، الذي لا تزيغ به الأَهواء، ولا تلتبس به الأَلسن، ولا يَخْلَق على كثرة الترديد، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء. من قال به صدق، ومن عَمِل به أُجِر، ومن حكم به عدَل، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم، ومن تركه من جبّار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أَضلَّه الله»[2] قال تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى

---

(١) المنقود: الجيد من الدراهم. انظر أساس البلاغة ص ٤٦٩.

(٢) هذا الكلام هو جزء من حديث سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله تعالى ص ٢٨.

(٣) سورة طه، آية رقم ١٢٣ ـ ١٢٦.

ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ ﴾[2] وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾ ﴾[3].

وقد كتبتُ هذه المقدّمة مختصرةً، بحسب تيسير الله تعالى، من إملاء الفؤاد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

---

(١) سورة المائدة، آية رقم/ ١٥ ـ ١٦.

(٢) سورة إبراهيم، آية رقم/ ١ ـ ٢.

(٣) سورة الشورى، آية رقم/ ٥٢ ـ ٥٣.

فصل
في أَنَّ النَّبيَّ ﷺ بَيَّنَ لأَصْحَابِهِ مَعَانِي الْقُرآن

يجب أَن يُعْلَم أَنّ النبيَّ ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيّنَ لهم أَلفاظه: فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1] يتناول هذا وهذا[2].

(١) سورة النحل، آية رقم/ ٤٤.

(٢) قال البغوي في تفسيره ٣/ ٧٠: «أراد بالذكر الوحي، وكان النبي ﷺ مبيّناً للوحي، وبيان الكتاب يطلب من السنّة» هـ.
وقال الألوسي في تفسيره ١٤/ ١٥٠: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ كافة، ويدخل فيهم أهل مكة دخولاً أولياً ﴿مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ في ذلك الذكر من الأحكام والشرائع وغير ذلك من أحوال القرون المهلكة بأفانين العذاب حسب أعمالهم مع أنبيائهم عليهم السلام الموجبة لذلك على وجه التفعيل بياناً شافياً كما ينبىء عنه صيغة التفعيل في الفعلين لا سيما بعد ورود الثاني أولاً على صيغة الأفعال، وعن مجاهد: أن المراد بهذا التبيين تفسير المجمل وشرح ما أشكل إذ هما المحتاجان للتبيين.. إلى أن قال: وقيل: المراد به إيقافهم على حسب استعداداتهم المتفاوتة على ما خفي عليهم من أسرار القرآن وعلومه التي لا تكاد تحصى...» اهـ.

وقد قال أَبو عبد الرحمن السُّلَمي[1]: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، كعثمان بن عفّان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أَنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلّموا ما فيها من العلم والعمل قالوا: فتعلّمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً[2]. ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة.

= وانظر تفسير الطبري ٧/ ٥٨٩، وتفسير ابن كثير ٢/ ٥٧١.

وقال ابن عطية في المحرر الوجيز ٣/ ٣٩٥: «وقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ﴾ يحتمل أن يريد لتبيّن بسردك نص القرآن ما نزل.

ويحتمل أن يريد لتبيّن بتفسيرك المجمل، وشرحك ما أشكل مما نزل، فيدخل في هذا ما بيّنته السنّة من أمر الشريعة، وهذا قول مجاهد» اهـ.

وانظر في هذه المسألة «الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم» ص ١٠ ـ ١٢.

(١) هو الإمام العَلَم، مقرىء الكوفة، عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي ﷺ.

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٦٧ ـ ٢٧١، والحلية ٤/ ١٩١ ـ ١٩٥، وتاريخ بغداد ٩/ ٤٣٠.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٠، والسمرقندي في تفسيره ١/ ٧، وابن سعد في الطبقات ٦/ ١٧٢، وابن أبي شيبة في المصنف، حديث رقم (٢٩٩٢٩) ٦/ ١١٧.

وفي سنده: عطاء بن السائب: صدوق، اختلط. =

وقال أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدّ في أعيننا[(١)].

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة عدة سنين، قيل: ثمان سنين؛ ذكره مالك[(٢)].

وذلك أنّ الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾[(٣)].

= ولكن الراوي عنه: حماد بن زيد. كما ذكر في السير ٤/ ٢٦٩ وروايته عنه جيدة.
وتابعه ـ أيضاً ـ محمد بن الفضل الضبي ـ عند السمرقندي ـ وجرير ـ عند الطبري ـ، ورواية جرير عنه بعد الاختلاط.
انظر الاغتباط ص ٨٢ ـ ٨٣.
وفي الباب عن ابن مسعود، قال: كان الرجل منا إذا تعلّم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن.
رواه الطبري في تفسيره ١٥/ ٦٠ وسنده حسن.

(١) رواه البخاري (٣٦١٧)، ومسلم (٢٧٨١) ، وأحمد ٣/ ١٢٠ ـ ١٢١ ، ٢٤٥، ٢٢٢، وابن حبان (٧٤٤)، والطحاوي في مشكل الآثار ٤/ ٢٤٠، والبيهقي في إثبات عذاب القبر، حديث رقم (٦٤ ـ ٦٥) ص ٦٦ ـ ٦٨.

(٢) رواه مالك في الموطأ، حديث رقم (١١) ١/ ٢٠٥ بلاغاً.

(٣) سورة صٓ، آية رقم/ ٢٩.

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[1]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾[2]: وتدبرّ الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن![3].

وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾[4] وعقل الكلام متضمّن لفهمه.

ومن المعلوم أنّ كلّ كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد أَلفاظه، فالقرآن أولى بذلك.

وأَيضاً فالعادة تمنع أَن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم، كالطب والحساب، ولا يستشرحوه؛ **فكيف بكلام الله تعالى الذي هو عصتمهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم؟!!**

ولهذا كان النزاع بين الصحابة فى تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو وإنْ كان في التابعين أكثر منه في الصحابة. فهو

---

(١) سورة النساء، آية رقم/ ٨٢.
(٢) سورة المؤمنون، آية رقم/٦٨.
(٣) انظر رسالتي: «كيف نتدبر القرآن؟» فقد فصّلتُ القول فيها في معنى: التدبر لغة، وشرعاً، وبينتُ أهم الوسائل المساعدة على تدبر القرآن.
(٤) سورة يوسف، آية رقم/ ٢

قليل بالنسبة إلى ما بعدهم. **وكلّما كان العصر أَشرف كان الإجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر.**

ومن التابعين مَنْ تَلَقّى جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس، أُوقِفه عندَ كلّ آية منه وأَسأَله عنها[(١)].

ولهذا قال الثوري: إذا جاءَك التفسير عن مجاهد فحسبك به[(٢)].

---

(١) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٥، وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٧٩ - ٢٨٠ وفي سنده محمد بن إسحاق وقد عنعنه عندهما.

وله طرق أخرى:

فقد رواه القاسم بن سلام في فضائل القرآن ص ٢١٦، وابن أبي شيبة في المصنف، حديث رقم (٣٠٢٨٧) ٦/ ١٥٤، وأحمد في الفضائل (١٨٦٦).

وفي سنده ابن أبي نحيح، أكثر عن مجاهد، وكان يدلس عنه. انظر طبقات المدلسين ص ٩٠.

ورواه أبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٨٠ بلفظ: ثلاثين عرضة. فبهذه الطرق يرتقي السند لدرجة الحسن لغيره. والله أعلم.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٥.

وقال أيضاً: خذوا التفسير عن أربعة: مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والضحاك.

=

ولهـذا يعتمـد علـى تفسيـره: الشـافعـي والبخـاري، وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد، وغيره ممن صنّف في التفسير، يكرّر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره.

والمقصود أنَّ التابعين تلقّوا التفسير عن الصحابة، كما تلقّوا عنهم علم السنة؛ وإن كانوا قد يتكلّمون في بعض ذلك بـالاستنبـاط والاسـتـدلال، كمـا يتكلّمـون فـي بعـض السنـن بالاستنباط والاستدلال.

= وقال خُصَيْف: كان مجاهد أعلمهم بالتفسير.

وقال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد.

انظر سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥١.

فصل
في ٱختِلَافِ السَّلَفِ في التفسِيْر، وَأَنْهُ ٱختِلَافُ تنوُّع

الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأَحكام أكثر من خلافهم في التفسير. **وغالب ما يصحّ عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد: وذلك صنفان:**

أحدهما: أن يُعَبِّرَ كلُّ واحد منهما عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدلّ على معنى في المسمَّى غير المعنى الآخر، مع اتحاد المسمّى، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة، كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهنّد، وذلك مثل أَسماء الله الحسنى، وأَسماء رسوله الله، وأَسماء القرآن: فإنّ أسماء الله كلّها تدلّ على مسمّى واحد، فليس دعاؤه باسم من أَسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر؛ بل الأَمر كما قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ﴾[1] وكلّ اسم من أَسمائه يدل على الذات

(١) سورة الإسراء، آية رقم/ ١١٠.

المسماة وعلى الصفة التي تضمنها الاسم؛ كالعلم، يدلّ على الذات والعلم، والقدير، يدل على الذات والقدرة، والرحيم، يدل على الذات والرحمة.

ومن أنكر دلالة أَسمائه على صفاته ممن يدّعي الظاهر، فقوله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة[1] الذين يقولون: لا يقال: هو حي ولا ليس بحي، بل ينفون عنه النقيضين؛ فإنّ أُولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسماً هو عَلَمٌ محض، كالمضمرَات وإنما ينكرون ما في أَسمائه الحسنى من صفات الإثبات، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلوّ في الظاهر موافقاً لغلاة الباطنية في ذلك، وليس هذا موضع بسط ذلك.

وإنما المقصود أنّ كلّ اسم من أَسمائه يدلّ على ذاته وعلى ما في الاسم من صفاته، ويدلّ ـ أيضاً ـ على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم.

---

(١) القرامطة: هم أتباع حمدان القرمطي، وكان رجلاً متوارياً صار إليه أحد دعاة الباطنية، ودعوه إلى معتقدهم فقبل الدعوة، ثم صار يدعو الناس إليها.
انظر اعتقادات فرق المسلمين ص ١٠٨، ومقالات الإسلاميين ١/ ٩٨.

وكذلك أَسماءُ النبي ﷺ، مثل: محمد، والماحي، والحاشر، والعاقب[1].

وكذلك أَسماءُ القرآن، مثل القرآن، والفرقان، والهدى، والشفاء، والبيان، والكتاب، وأَمثال ذلك.

فإنْ كان مقصود السائل تعيين المسمَّى، عبّرنا عنه بأيّ اسم كان إذا عرف مُسمَّى هذا الاسم. وقد يكون الاسم عَلَماً، وقد يكون صِفَةً؛ كمن يسأَل عن قوله: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ

---

(١) روى جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ قال: «إنّ لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشر الناس على قدمه، وأنا العاقب الذي ليس بعده نبي».
وقد سمّاه الله رؤوفاً رحيماً.
رواه البخاري (٣٥٣٢ ـ ٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي (٢٨٤٠)، وفي الشمائل (٣٥٩)، وأحمد ٤/ ٨٠ ـ ٨٤، وعبد الرزاق (١٩٥٧)، والحميدي (٥٥٥)، والآجري في الشريعة ص ٤٦٢، وابن سعد في الطبقات ١/ ١٠٥، وابن حبان (٦٣١٣)، والدارمي (٢٧٧٥)، وأبو نعيم في الدلائل (١٩)، والبيهقي في الدلائل ١/ ١٥٢ ـ ١٥٤.
والبغوي (٣٦٢٩ ـ ٣٦٣٠). وانظر باقي تخريجه في تخريجنا للشمائل.

عَن ذِكۡرِي﴾[1] ما ذِكْرُه؟ فيقال له: هو القرآن، مثلاً، أَو هو ما أَنزله من الكتب؛ فإنّ «الذكر» مصدر، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل، وتارة إلى المفعول. فإذا قيل: ذكر الله، بالمعنى الثاني، كان ما يذكر به: مثل قول العبد: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

وإذا قيل بالمعنى الأَول، كان ما يَذكره هو، وهو كلامه. وهذا هو المراد في قوله: ﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي﴾[1] لأنه قال قبل ذلك: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ۝١٢٣﴾[2] وهداه: هو ما أَنزله من الذكر، وقالَ بعد ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ۝١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ﴾[3].

والمقصود أن يعرف أنّ الذكر هو كلامه المنزل، أَو: هو ذكر العبد له؛ فسواء قيل: ذكري: كتابي، أو كلامي، أَو هداي، أَو نحو ذلك؛ فإنّ المسمَّى واحد.

وإنْ كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصّة به فلا بدّ من قَدْر زائد على تعيين المسمى؛ مثل أَن

---

(١) سورة طه، آية رقم/ ١٢٤.
(٢) سورة طه، آية رقم/ ١٢٣.
(٣) سورة طه، آية رقم/ ١٢٥ ـ ١٢٦.

يسأل عن: ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾[1] وقد علم أنه الله، لكن مراده: ما معنى كونه: قدّوساً سلاماً، مؤمناً؟ ونحو ذلك.

إذا عُرف هذا، فالسلف كثيراً ما يعبّرون عن المسمَّى بعبارة تدلّ على عينه، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر؛ كمن يقول: أَحمد: هو الحاشر والماحي والعاقب، والقدّوس: هو الغفور والرحيم، أَي: إنّ المسمى واحد، لا أَنّ هذه الصفة هي هذه الصفة!

ومعلوم أَنّ هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنّه بعض الناس: مثال ذلك: تفسيرهم للصراط المستقيم، فقال بعضهم: هو القرآن، أي: اتباعه؛ لقول النبي - ﷺ - في حديث علي الذي رواه الترمذي، ورواه أَبو نعيم من طرق متعددة: «هو حبل الله المتين، والذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم»[2].

---

(١) سورة الحشر، آية رقم/ ٢٣.

(٢) رواه الترمذي (٢٩٠٦)، والدارمي (٣٣٣٢ ـ ٣٣٣٣)، وأحمد في المسند ١/ ٩١، والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦، والبغوي في شرح السنة (١١٨١).

قلت: سنده ضعيف، فيه: =

وقال بعضهم: هو الإسلام، لقوله ـ ﷺ ـ في حديث النَّواس بن سمعان، الذي رواه الترمذي وغيره ـ: «ضرب الله مثلاً: صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سوران، وفي السورين أَبواب مفتحة، وعلى الأَبواب ستور مرخاة، وداع يدعو من فوق الصراط، وداع يدعو على رأَس الصراط: قال: فالصراط المستقيم هو الإسلام، والسوران حدود الله، والأَبواب المفتحة محارم الله، والداعي على رأَس الصراطَ: كتاب الله، والداعي فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل مؤمن»[1].

= الحارث الأعور: ضعيف، انظر الكاشف ١/١٣٨، والتهذيب ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٧، والتقريب ١/ ١٤١، والمغني ١/ ١٤١.

وانظر فضائل القرآن لابن كثير ص ١١ ـ ١٢، والتذكار ص ٤٦.

(١) رواه الترمذي (٢٨٥٩)، والنسائي (١١٢٣٣)، وأحمد في المسند ٤/ ١٨٣، وابن أبي عاصم في السنة (١٨ ـ ١٩)، وأبو الشيخ في الأمثال (٢٨٠)، والطبراني في مسند الشاميين (١١٤٧)، والديلمي في الفردوس (٣٧٠٠) من طريق خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن النواس به.

قلت: سنده ضعيف، فيه:

بقية بن الوليد: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء. انظر التقريب ١/ ١٠٥، وتهذيب الكمال ٤/ ١٩٢ ـ ١٩٣، والتبيين لأسماء المدلسين برقم (٥)، وطبقات المدلسين ص ١٢١. =

فهذان القولان متفقان؛ لأنّ دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نبّه على وصف غير الوصف الآخر، كما أَنّ لفظ «صراط» يشعر بوصف ثالث. وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله ﷺ، وأَمثال ذلك.

= ولكن للحديث طريق أخرى يرتقي بها لدرجة الحسن لغيره:

فقد رواه من طريق عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه، عن النواس به:

أحمد في المسند ٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

والحاكم في المستدرك ١/ ٧٣.

وابن أبي عاصم في السنة (١٩).

والرمهرمزي في الأمثال (٣).

وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٣/ ١/ ٢١)، والطبري في تفسيره ١/ ٧٥.

والطبراني في مسند الشاميين (٢٠٢٤).

قلت: في سنده:

عبد الله بن صالح: صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، انظر التقريب ١/ ٤٢٣، وتهذيب الكمال ١٥/ ٩٨ ـ ١٠٩، وتهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٦ ـ ٢٦١.

قلت: بانضمام الطريقين يرتقي الحديث لدرجة الحسن لغيره. والله تعالى أعلم بالصواب.

فهؤلاء كلّهم أَشاروا إلى ذات واحدة، لكنْ وصَفَها كلّ منهم بصفة من صفاتها.

الصنف الثاني: أَن يذكر كلّ منهم من الاسم العام بعض أَنواعه، على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحدّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه. مثلُ سائلٍ أعجمي سأَل عن مسمّى لفظ «الخبز» فأُري رغيفاً، وقيل له: هذا، فالإشارة إلى نوع هذا، لا إلى هذا الرغيف وَحْدَه.

مثال ذلك: ما نقل في قوله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[1] فمعلوم أَنّ الظالم لنفسه يتناول المضيِّع للواجبات، والمنتهك للمحرمات. والمقتصد يتناول فاعل الواجبات، وتارك المحرمات. والسابق يدخل فيه مَنْ سبق فتقرّب بالحسنات مع الواجبات. فالمقتصدون هم أَصحاب اليمين، والسابقون السابقون أُولئك المقرَّبُون.

ثم إنّ كلاًّ منهم يذكر هذا في نوع من أَنواع الطاعات؛ كقول القائل السابق: الذي يصلي في أَول الوقت،

---

(١) سورة فاطر، آية رقم/ ٢٢.

والمقتصد: الذي يصلي في أَثنائه، والظالم لنفسه: الذي يؤَخر العصر إلى الأصفرار.

أَو يقول: السابق والمقتصد قد ذكرهم في آخر سورة البقرة؛ فإنه ذكر المحسن بالصَّدَقَة، والظالم بأَكل الربا، والعادل بالبيع.

والناس في الأَموال، إما محسن، وإما عادل. وإما ظالم؛ فالسابق: المحسن بأَداء المستحبات مع الواجبات، والظالم: آكل الربا، أَو مانع الزكاة، والمقتصد: الذي يؤَدي الزكاة المفروضة ولا يأكل الربا. وأَمثال هذه الأَقاويل[2].

---

(١) قال القرطبي في التذكار ص ٧١ ـ ٧٢: «**اختلف أهل التأويل في الظالم لنفسه والمقتصد والسابق على أقوال ثلاثة:**

الأول: هو الناجي، هو المقتصد السابق، وإن قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ للمقتصد والسابق.

هذا يروى عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، والحسن، وقتادة وروى ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس: ﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ قال: كافر.

وروى الثوري، عن جابر، عن مجاهد، عن ابن عباس، في قوله ـ عزّ وجلّ ـ ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ إلى آخر الآية، قال: هذا مثل قوله ـ عزّ وجلّ: ﴿فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ۝٨ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠﴾ فنجت فرقتان. =

. . . .

= قال مجاهد: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ أصحاب المشأمة ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ أصحاب الميمنة، ومنهم السابقون من الناس كلهم.

وقال عكرمة: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ كما قال: ﴿فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ۝٣٧﴾.

وقال الحسن وقتادة: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ قال: المنافق.

والقول الثاني: ما قاله سهل بن عبد الله: إنّ السابق: العالم، والمقتصد: المتعلّم، والظالم: الجاهل.

وقال ذو النون المصري: الظالم: الذاكر الله بلسانه فقط، والمقتصد: الذاكر بقلبه، والسابق: الذي لا ينساه.

وقيل: الظالم: التالي للقرآن ولا يعمل به، والمقتصد: التالي للقرآن ويعمل به، والسابق: القارىء للقرآن العامل به والعالم به.

وقيل: السابق: الذي يدخل المسجد قبل تأذين المؤذن، والمقتصد: الذي يدخل وقد أذن، والظالم: الذي يدخل المسجد وقد أقيمت الصلاة...

إلى أن قال: وبالجملة فهما طرفان وواسطة، فالمقتصد اللازم للقصد، وهو ترك الميل، فلذلك كان المقتصد منزلة بين المنزلتين، فهو فوق الظالم لنفسه، ودون السابق للخيرات. قال الله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ فجمعهم في الدخول لأنه ميراث، والعاق والبار في الميراث سواء إذا كان معترفين في النسب، فالعاصي والمطيع مقرّان بالرب، وعلى هذا الفرق الثلاث ناجية إن شاء الله تعالى، وهو قول عمر وعثمان وأبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وعائشة رضي الله عنهم» اهـ.

فكلّ قول فيه ذكر نوعٍ داخل في الآية، إنما ذُكر لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به على نظيره؛ فإنّ التعريف بالمثال قد يسهل أَكثر من التعريف بالحد المطابق. والعقل السليم يتفطّن للنوع كما يتفطّن إذا أَشير له إلى رغيف فقيل له: هذا هو الخبز.

وقد يجيء كثيراً من هذا الباب قولُهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إنْ كان المذكور شخصاً، كأَسباب النزول المذكور في التفسير: كقولهم: إنّ آية الظِّهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت[1]، وإنّ آية اللعان نزلت في عويمر العجلاني، أَو هلال بن أمية[2]. وإنّ آية الكلالة نزلت في

(١) رواه البخاري ١٣/ ٣٧٢ معلقاً، وابن ماجه (٢٠٦٣)، وأحمد ٦/ ٤٦، وأبو يعلى (٤٧٨٠)، والبيهقي ٧/ ٣٨٢، وفي الأسماء والصفات ص ١٧٧، والطبري في تفسيره ١٢/ ٣ ـ ٤.

(٢) رواه أبو داود (٢٢٥٦)، وأحمد في المسند ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، والواحدي في أسباب النزول ص ٣١٦ ـ ٣١٧، وأبو يعلى (٢٧٤٠)، والطيالسي (١٢٦٠)، والبيهقي ٧/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، وعبد الرزاق (١٢٤٤٤)، من طريق عباد، عن عكرمة، عن ابن عباس.
وعباد ضعيف، وله طرق أخرى عن ابن عباس:
ـ رواه البخاري (٥٣١٠ ـ ٥٣١٦ ـ ٦٨٥٥ ـ ٧٢٣٨)، ومسلم (١٤٩٧)، والنسائي ٦/ ١٧١ ـ ١٧٣ ـ ١٧٤، وأحمد ١/ ٣٣٥ ـ =

جابر بن عبد الله[1]، وإنّ قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[2] نزلت في بني قريظة والنَّضير[3]، وإنّ قوله: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾[4] نزلت في بدر[5]، وإنّ قوله: ﴿شَهَٰدَةُ

= ٣٣٦ ـ ٣٦٥، وعبد الرزاق (١٢٤٥٣)، والطحاوي ٣/ ١٠٠، وأبو يعلى (٢٤٢٤) وغيرهم من طرق عن ابن عباس.

(١) رواه البخاري (٥٦٥١ ـ ٦٧٢٣ ـ ٧٣٠٩)، ومسلم (١٦١٦)، وأبو داود (٢٨٨٦ ـ ٢٨٨٧)، والترمذي (٢٠٩٧ ـ ٣٠١٥)، والنسائي في المجتبى (١٣٨)، وفي الكبرى في التفسير (١٥٤) ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، وابن ماجه (١٤٣٦ ـ ٢٧٢٨)، وأحمد ٣/ ٣٠٧، وأبو يعلى (٢٠١٨)، وابن الجارود (٩٥٨)، والحميدي (١٢٢٩)، وابن خزيمة (١٠٦)، وعبد بن حميد (١٠٦٤)، والطيالسي (١٧٤٢)، والبيهقي في سننه ٦/ ٢٣١، والواحدي في أسباب النزول ص ١٨٧.

وقد قال الحافظ في الفتح ٨/ ٢٤٣: «وقيل: إنه وهم في ذلك، وأن الصواب: أن الآية التي نزلت في قصة جابر هذه الآية الأخيرة من النساء...» هـ.

(٢) سورة المائدة، آية رقم/ ٤٩.

(٣) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره ٤/ ٦١٤.

والواحدي في أسباب النزول ص ١٩٨.

وسنده ضعيف، فيه محمد بن محمد الأنصاري: مجهول، كما في التقريب ٢/ ٢٠٥.

(٤) سورة الأنفال، آية رقم/ ١٦.

(٥) انظر تفسير الطبري ٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.

﴿بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[1] نزلت في قضية تميم الداري وعديّ بن بدّاء[2].

وقول أبي أيوب: إنّ قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[3] نزلت فينا معشر الأنصار... الحديث[4].

ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من أهل الكتاب: اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين.

---

(١) سورة المائدة، آية رقم/ ١٠٦.

(٢) رواه البخاري (٢٧٨٠)، وأبو داود (٣٦٠٦)، والترمذي (٣٠٦٠ ـ ٣٠٦١)، وأبو يعلى (٢٤٥٣)، وابن جرير ٥/ ١١٥ ـ ١١٦، والواحدي في أسباب النزول ص ٢١٢ ـ ٢١٣، والدارقطني في سننه ٤/ ١٦٨، والطبراني في الكبير (١٢٥٠٩) و (٢٦٨) ١٧/ ١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) سورة البقرة، آية رقم/ ١٩٥.

(٤) رواه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢)، والنسائي في كتاب التفسير من الكبرى (٤٨ ـ ٤٩) ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩، والطبري في تفسيره ٢/ ٢١٠ ـ ٢١١، والطيالسي (٥٩٩)، والطبراني في الكبير (٤٠٦٠)، وابن حبان (١٦٦٧) (موارد)، والحاكم ٢/ ٨٤ ـ ٢٧٥، والواحدي في أسباب النزول ص ٥٧ ـ ٥٨، والبيهقي ٩/ ٤٥.

فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أَنّ حكم الآية مختص بأولئك الأَعيان دون غيرهم: فإنّ هذا لا يقوله مسلم، ولا عاقل على الإطلاق!

والناس وإنْ تنازعوا في **اللفظ العام الوارد على سبب، هل يختص بسببه أم لا**[1]؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين: إنّ عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعيّن، وإنما غاية ما يقال: إنها تختَصّ بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ! والآية التي لها سبب معيّن إن كانت أَمراً أَو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبراً بمدح أَو ذمّ فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته أيضاً.

---

(١) قال السيوطي في الاتقان ١/ ٩٥: «اختلف أهل الأصول: هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟
والأصح عندنا: الأول، وقد نزلت آيات في أسباب، واتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها، كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر، وآية اللعان في شأن هلال بن أمية، وحدّ القذف في رماة عائشة، ثم تعدّى إلى غيرهم» اهـ.

ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية[1]: فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبّب: ولهذا كان أَصح قولي الفقهاء أَنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف: رجع إلى سبب يمينه، وما هيَّجها وأَثارها.

وقولهم: «نزلت هذه الآية في كذا» يراد به تارة أَنه سبب النزول، ويراد به تارة أنّ هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عنى بهذه الآية كذا.

---

(١) لقد ذكر العلماء فوائد لأسباب النزول:
منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.
ومنها: تخصيص الحكم به عند مَنْ يرى أنّ العبرة بخصوص السبب.
ومنها: أن اللفظ قد يكون عاماً، ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عُرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته.
ومنها: الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال. قال الواحدي في أسباب النزول ص ٨: لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها.
ومنها: دفع توهم الحصر.
ومنها: معرفة اسم النازل فيه الآية وتعيين المبهم فيها. انظر البرهان للزركشي ٢/ ٢٢ ـ ٢٩، والاتقان ١/ ٩٢ ـ ٩٥، ومناهل العرفان ١/ ١٠٢ ـ ١٠٧.

وقد تنازع العلماءُ في قول الصاحب[1]: نزلت هذه الآية في كذا» وهل يجري مجرى المسند ـ كما يذكر السبب الذي أُنزلت لأَجله ـ أَو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند.

---

(١) قال الحاكم في علوم الحديث ص ٢٠: «إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن: أنها نزلت في كذا، فإنه حديث مسند» اهـ.
وعلى هذا مشى ابن الصلاح وغيره.
وانظر التقييد والإيضاح ص ٧٠، وفتح المغيث ١/ ١٤٢ ـ ١٤٤، والجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤، ونكت الحافظ ابن حجر ٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢، والمستدرك ١/ ٢٧ ـ ١٢٣ ـ ٥٤٢، والبرهان للزركشي ٢/ ١٥٧.
وقال الحافظ ابن حجر متعقباً الحاكم وابن الصلاح، في نكته ٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣٣:
«**قلت**: تبع المصنف في ذلك الخطيب، وكذا قال الأستاذ أبو منصور البغدادي: إذا أخبر الصحابي ـ رضي الله عنه ـ عن سبب وقع في عهد النبي ﷺ أو أخبر عن نزول آية له بذلك مسند.
لكن أطلق الحاكم النقل عن البخاري ومسلم: أن تفسير الصحابي ـ رضي الله عنه ـ الذي شهد الوحي والتنزيل حديث مسند.
والحق أنّ ضابط ما يفسّره الصحابي ـ رضي الله عنه ـ إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان العرب فحكمه الرفع، وإلا فلا، كالإخبار عن الأمور الماضية في بدء الخلق =

فالبخاري: يدخله في المسند.

وغيره لا يدخله في المسند. وأَكثر المسانيد على هذا الاصطلاح، كمسند أَحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلّهم يدخلون مثل هذا في المسند.

فإذا عرف هذا فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي

= وقصص الأنبياء، وعن الأمور الآتية: كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار، والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم لها بالرفع..

وأما إذا فسّر آية تتعلّق بحكم شرعي فيحتمل أن يكون ذلك مستفاداً عن النبي ﷺ، وعن القواعد، فلا يجزم برفعه، وكذا إذا فسّر مفرداً فهذا نقل عن اللسان خاصة، فلا يجزم برفعه، وهذا التحرير الذي حررناه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة كصاحبي الصحيح والإمام الشافعي وأبي جعفر الطبري، وأبي جعفر الطحاوي وأبي بكر بن مرديه في تفسيره المسند والبيهقي وابن عبد البر في آخرين.

إلا أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ من عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع لقوة الاحتمال. والله أعلم» اهـ.

قول الآخر: نزلت في كذا؛ إذا كان اللفظ يتناولهما، كما ذكرناه في التفسير بالمثال.

وإذا ذكر أَحدهم لها سبباً نزلت لأَجله، وذكر الآخر سبباً، فقد يمكن صدقهما بأَن تكون نزلت عقب تلك الأَسباب، أَو تكون نزلت مرتين، مرة لهذا السبب، ومرة لهذا السبب.

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير: تارة لتنوع الأَسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أَنواع المسمّى وأَقسامه، كالتمثيلات: هما الغالب في تفسير سلف الأُمة، الذي يُظن أَنه مختلف!!

ومن التنازع الموجود عنهم: ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأَمرين: إما لكونه مشتركاً في اللغة، كلفظ: «قَسْوَرَة» الذي يراد به الرامي، ويراد به الأَسد. ولفظ «عَسْعَس» الذي يراد به إقبال الليل وإدباره.

وإما لكونه متواطئاً في الأصل، لكن المراد به أَحد النوعين، أَو أَحد الشيئين كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾[1]، وكلفظ ﴿وَالْفَجْرِ ۝١﴾

(١) سورة النجم، آية رقم/٨ ـ ٩.

﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝٣﴾[1] وما أشبه ذلك.

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كلّ المعاني التي قالتها السلف، وقد لا يجوز ذلك.

فالأول: إما لكون الآية نزلت مرتين، فأُريد بها هذا تارة، وهذا تارة. وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياه؛ إذ قد جوَّز ذلك أَكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنبلية، وكثيرٌ من أَهل الكلام. وإما لكون اللفظ متواطئاً، فيكون عاماً إذا لم يكن لتخصيصه موجب فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني.

ومن الأقوال الموجودة عنهم ـ ويجعلها بعض الناس اختلافاً ـ: أَن يعبّروا عن المعاني بأَلفاظ متقاربة لا مترادفة: فإنّ الترادف في اللغة قليل، وأَما في أَلفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم، وقلّ أَن يُعبَّر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدّي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه. وهذا من أَسباب إعجاز القرآن؛ فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ۝٩﴾[2] إنّ المور هو الحركة؛ كان تقريباً، إذ المور حركة خفيفة سريعة. وكذلك إذا قال: الوحي الإعلام، أَو قيل: ﴿أَوْحَيْنَآ

---

(١) سورة الفجر آية رقم/ ١ـ ٣.

(٢) سورة الطور، آية رقم/ ٩.

﴿إِلَيْكَ﴾: أنزلنا إليك، أَو قيل: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[1] أَي: أَعلمنا، وأَمثال ذلك.

فهذا كلّه تقريب لا تحقيق: فإنّ الوحي هو إعلام سريع خفيّ، والقضاء إليهم أَخص من الإعلام؛ فإنّ فيه إنزالاً إليهم وإيحاء إليهم!

والعرب تضمِّن الفعل معنى الفعل، وتعدِّيه تعديته. ومن هنا غلط مَنْ جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾[2] أي: مع نعاجه، و ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[3] أي: مع الله، ونحو ذلك.

والتحقيق: ما قاله نحاة البصرة من التضمين؛ فسؤال النعجة يتضمّن جمعها وضمّها إلى نعاجه، وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[4] ضمّن

---

(١) سورة الإسراء، آية رقم/ ١٧.

(٢) قال في زاد المسير ٧/ ١٢١: «أي: ليضمها إلى نعاجه. قال ابن قتيبة: المعنى: بسؤال نعجتك مضمومة إلى نعاجه، فاختصر. وقال: ويقال: (إلى) بمعنى (مع)» هـ.
وانظر روح المعاني ١٢/ ١٨١.

(٣) سورة آل عمران، آية رقم/ ٥٢.

(٤) سورة الإسراء، آية رقم/ ٧٣.

معنى: «يزيغونك ويصدّونك»، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[1] ضمّن معنى: «نجيناه وخلصناه»، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[2] ضمّن «يروى بها» ونظائره كثيرة[3].

ومن قال: ﴿لَا رَيْبَ﴾: لا شك[4]، فهذا تقريب، وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، كما قال: «دع ما يريبك»[5] وفي الحديث «أنه مرَّ بظبي حاقف، فقال: لا يريبه أَحد»[6].

---

(١) سورة الأنبياء، آية رقم/ ٧٧.

(٢) سورة الإنسان، آية رقم/ ٦.

(٣) انظر التبيان في أقسام القرآن ص ١٩٤ بتحقيقي.

(٤) قال في معجم مقاييس اللغة ٢/ ٤٦٣: الراء والياء والباء أصل يدل على شك، أو شك وخوف، فالريب الشك» اهـ.
وانظر أساس البلاغة ص ١٨٦.

(٥) رواه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي ٨/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، وأحمد في المسند ١/ ٢٠٠، وأبو يعلى في مسنده (٦٧٦٢)، والدارمي (٢٥٣٢)، والقضاعي في مسند الشهاب (٦٤٥)، وعبد الرزاق (٤٩٨٤)، والطيالسي (١١٧)، وأبو نعيم في الحلية ٨/ ٢٦٤، والحاكم ٢/ ١٣ و ٤/ ٩٩، وابن حبان (٧٢٢)، والبغوي في شرح السنة (٢٠٣٢).
قلت: سنده صحيح.

(٦) رواه النسائي ٥/ ١٨٣، ومالك في الموطأ ١/ ٣٥١، وعبد الرزاق =

فكما أَنّ اليقين ضمّن السكون والطمأَنينة، فالريب، ضّده ضمّن الاضطراب والحركة، ولفظ الشك وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى لكن لفظه لا يدل عليه.

وكذلك إذا قيل: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾: هذا القرآن، فهذا تقريب، لأن المشار إليه وإن كان واحداً، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيبة. ولفظ «الكتاب» يتضمن من كونه مكتوباً مضموماً ما لا يتضمّنه لفظ القرآن من كونه مقروءاً مُظهَراً بادِياً. فهذه الفروق موجودة في القرآن.

فإذا قال أَحدهم: ﴿أَن تُبۡسَلَ﴾[1] أي: تحبس. وقال الآخر: ترتهن، ونحو ذلك؛ لم يكن من اختلاف التضاد، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهناً وقد لا يكون؛ إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم.

= (٨٣٣٩)، وأحمد ٣/ ٤٥٢، وابن حبان (٥١١١)، والطبراني (٥٢٨٣)، والبيهقي في سننه ٦/ ١٧١، و ٩/ ٣٢٢ وإسناده صحيح إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الأنعام، آية رقم/ ٧٠.
قال في معجم مقاييس اللغة ١/ ٢٤٨: «الباء والسين واللام أصل واحد تتقارب فروعه، وهو المنع والحبس» اهـ.
وانظر المفردات ص ٤٦ ـ ٤٧، وأساس البلاغة ص ٢٢.

وجَمْع عبارات السلف في مثل هذا نافع جداً، فإنّ مجموع عباراتهم أَدلّ على المقصود من عبارة أَو عبارتين، ومع هذا فلا بدّ من اختلاف محقّق بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام.

ونحن نعلم أَنّ عامة ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم، بل متواتر عند العامة أَو الخاصة، كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها، وفرائض الزكاة ونُصُبِها، وتعيين شهر رمضان، والطواف والوقوف ورمي الجمار والمواقيت، وغير ذلك.

ثم إنّ اختلاف الصحابة في الجدِّ والإخوة، وفي المُشَرَّكَة ونحو ذلك؛ لا يوجب ريباً في جمهور مسائل الفرائض، بل ما يحتاج إليه عامة الناس، هو عمود النسب من الآباء والأَبناء، والكلالة من الإخوة والأَخوات، ومن نسائهم كالأَزواج؛ فإنّ الله أَنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصّلة؛ ذَكَرَ في الأولى الأَصول والفروع، وذكر في الثانية الحاشية التي ترث بالفرض كالزوجين وولد الأُم، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب، وهم الإخوة لأَبوين أَو لأَب. واجتماع الجد والإخوة نادر، ولهذا لم يقع في الإسلام إلاّ بعد موت النبي ﷺ.

والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل أو لذهول عنه، وقد يكون لعدم سماعه، وقد يكون لغلط في فهم النص، وقد يكون لاعتقاد معارضٍ راجح. فالمقصود هنا: التعريف بمجمل الأَمر دون تفاصيله.

فصل
في نوعي الاختِلافِ في ٱلتفسِيْر المستند إلى النقل، وإلى طرق الاستدلال

الاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك، إذ العلم: إما نقل مُصدَّق، وإما استدلال محقَّق. والمنقول إما عن المعصوم، وإما عن غير المعصوم.

[النوع الأول: الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل]:

والمقصود بأَنّ جنس المنقول سواءً كان عن المعصوم أَو غير المعصوم ـ وهذا هو النوع الأَول ـ فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه.

وهذا القسم الثاني من المنقول ـ وهو: ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه، عامته مما لا فائدة فيه، والكلام فيه من فضول الكلام.

وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته فإنّ الله نَصَب على الحق فيه دليلاً.

فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه: اختلافهم في «لون كلب أَصحاب الكهف»، وفي البعض الذي ضُرب به قتيل موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك:

فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ، كاسم صاحب موسى أَنه الخضر[1]، فهذا معلوم.

وما لم يكن كذلك، بل كان مما يؤخذ عن أَهل

---

(١) رواه البخاري (٧٤ ـ ٧٨ ـ ١٢٢ ـ ٢٣٦٧ ـ ٢٧٢٨ ـ ٣٢٧٨ ـ ٣٤٠٠ ـ ٣٤٠١ ـ ٤٧٢٥ ـ ٤٧٥٦ ـ ٤٧٢٧ ـ ٦٧٧٢ ـ ٧٤٧٨)، ومسلم (٢٣٨٠)، وأبو داود (٣٩٨٣ ـ ٣٩٨٥)، والترمذي (٣١٤٩ ـ ٣١٥٠ ـ ٣٣٨٥)، والنسائي في الكبرى (٥٨٤٤ ـ ١١٣٠٧ ـ ١١٣٠٨ ـ ١١٣٠٩ ـ ١١٣١٠)، وأحمد ٥/ ١٢١ ـ ١٢٦، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٢٢٦)، والطبراني (٥٤٨) و (٤٥ ـ ٤٦) ٢٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢، والطبري في التفسير ٨/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠، والبغوي في التفسير ٣/ ١٧٥،

الكتاب ـ كالمنقول عن كعب[1]، ووهب[2]، ومحمد بن إسحاق[3]، وغيرهم، ممن يأخذ عن أَهل الكتاب ـ فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة[4]، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أَنه قال: «إذا حدثكم أَهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أَن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وأما أَن يحدثوكم بباطل فتصدقوه[5]».

---

(١) هو كعب بن ماتع الحميري اليماني، العلامة الحبر، الذي كان يهودياً فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر ـ رضي الله عنه ـ، فجالس أصحاب النبي محمد ﷺ فكان يحدّثهم عن الكتب الإسرائيلية، ويحفظ عجائب، ويأخذ السنن انظر السير٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٤، وتذكرة الحفاظ ١/ ٤٩.

(٢) هو وهب بن كامل بن سيج بن ذي كبار، وهو الأسوار الإمام، العلامة الأخباري القصصي، اليماني، أخو همام ومعقل بن منبه. وروايته للمسند قليلة، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب.
انظر السير ٤/ ٥٤٤ ـ ٥٥٧، وتذكرة الحفاظ ١/ ٩٥.

(٣) هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر، المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق إمام المغازي، صدوق، يدلس، انظر التقريب ٢/ ١٤٤، والمغني ٢/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣، والكاشف ٣/ ١٨، وطبقات المدلسين ص ١٣٢.

(٤) وسيأتي تحقيق هذه المسألة لشيخ الإسلام قريباً.

(٥) رواه بهذا اللفظ أحمد في المسند ٤/ ١٣٦، وأبو داود (٣٦٤٤)، =

وكذلك ما نقل عن بعض التابعين وإن لم يذكر أَنه أَخذه عن أَهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لمن يكن بعض أَقوالهم حجة على بعض، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أَسكن مما نقل عن بعض التابعين؛ لأَنّ احتمال أَن يكون سمعه من النبي ﷺ، أَو مِن بعض مَن سمعه منه أَقوى، ولأَنّ نَقْلَ الصحابة عن أَهل الكتاب أَقلّ من نقل التابعين، ومع جزم الصاحب بما يقوله: فكيف يقال: إنه أَخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟!

= وعبد الرزاق (٢٠٠٥٩)، والطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم (٨٧٤ ـ إلى ـ ٨٧٩) ٢٢/ ٣٤٩ـ٣٥١ ، وابن حبان (٦٢٥٧)، والبيهقي في سننه ٢/ ١٠، من حديث أبي نملة الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ.

قلت: وفي سنده:

نملة بن أبي نملة: لم يوثقه غير ابن حبان.

ولهذا قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب ٢/ ٣٠٧: «مقبول» اهـ. وسكت عنه الذهبي في الكاشف ٢/ ٣٢٦.

ويغني عنه ما رواه البخاري (٤٤٨٥ ـ ٧٣٦٣ ـ ٧٥٤٢)، وغيره بلفظ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم».

والمقصود: أَنّ مثل هذا الاختلاف الذي لا يعلم صحيحه، ولا تفيد حكاية الأَقوال فيه، هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته، وأَمثال ذلك.

وأَما القسم الأول الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود فيما يحتاج إليه ولله الحمد، فكثيراً ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي أَمور منقولة عن نبينا ﷺ وغيره من الأَنبياء ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ والنقل الصحيح يدفع ذلك ـ بل هذا موجود فيما مستنده النقل، وفيما قد يعرف بأُمور أخرى غير النقل.

فالمقصود أَنّ المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نَصَبَ الله الأَدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره.

ومعلوم أنَّ المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم؛ ولهذا قال الإمام أحمد[1]: ثلاثة أمور

(١) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي رقم (١٥٣٦) ٢/ ٢٣١ ثم قال ٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٤: «وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في المعاني الثلاثة، غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها، لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها.

فأما كتب الملاحم فجمعيها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر =

ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي. ويروي: ليس لها أَصل. أَي: إسناد؛ لأَنّ الغالب عليها المراسيل، مثل ما يذكره عروة بن الزبير، والشعبي، والزهري، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق، ومن بعدهم كيحي بن سعيد الأَموي، والوليد بن مسلم، والواقدي، ونحوهم في المغازي.

= الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة، اتصلت أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضية، وطرق واضحة جلية.
وأما الكتب المصنّفة في تفسير القرآن، فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان...
وأما المغازي فمن المشتهرين بتصنيفها وصرف العناية إليها محمد بن إسحاق المطلبي، ومحمد بن عمر الواقدي.
فأما ابن إسحاق فقد تقدمت منا الحكاية عنه أنه كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم...
وأما الواقدي فسوء ثناء المحدثين عليه مستفيض، وكلام أئمتهم فيه طويل عريض...
وليس في المغازي أصح في كتاب موسى بن عقبة مع صغره، وخلوّه من أكثر مما يذكر في كتب غيره» اهـ.
وانظر المقاصد الحسنة ص ٤٨١، ومختصر المقاصد ص ٢٠٩، والبرهان للزركشي ٢/١٥٦ ـ ١٥٧.

فإنّ أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أَهل العراق، فأهل المدينة أَعلم بها لأَنها كانت عندهم، وأَهل الشام كانوا أَهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم؛ ولهذا عظَّم الناس كتاب أَبي إسحاق الفزاري[1] الذي صنّفه في ذلك، وجعلوا الأَوزاعي أَعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار.

وأما التفسير فإنّ أعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس؛ كمجاهد، وعطاء بن أَبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أَصحاب ابن عباس، كطاووس، وأَبي الشعثاء، وسعيد بن جبير، وأَمثالهم. وكذلك أَهل الكوفة من أَصحاب عبد الله بن مسعود ـ ومن ذلك ما تميّزوا به على غيرهم! ـ وعلماءُ أَهل المدينة في التفسير: مثل زيد بن أَسلم الذي أَخذ عنه مالك التفسير، وأَخذه عنه ـ أيضاً ـ ابنه عبد الرحمن، وأخذه عن عبد الرحمن عبد الله بن وهب.

والمراسيل إذا تعدّدت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً

---

(١) وهو كتاب مطبوع بتحقيق فاروق حمادة، صدر عن مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

أو الاتفاق بغير قصد[1]؛ كانت صحيحة قطعاً؛ فإنّ النقل إما أَن يكون صدقاً مطابقاً للخبر، وإما أَن يكون كذباً تعمّد صاحبه الكذب، أَو أَخطأ فيه. فمتى سلم من الكذب العمد، والخطأ، كان صدقاً بلا ريب.

فإذا كان الحديث جاءَ من جهتين، أَو جهات، وقد علم أَنّ المخبرين لم يتواطؤوا على اختلاقه، وعلم أَنّ مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد؛ علم أَنه صحيح، مثل:

شخص يحدث عن واقعة جرت ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأَفعال، ويأتي شخص آخر قد علم أَنه لم يواطىء الأَول فيذكر مثل ما ذكره الأَول من تفاصيل الأَقوال والأَفعال؛ فيعلم قطعاً أَنّ تلك الواقعة حقّ في الجملة. فإنه لو كان كلّ منهما كذبها عمداً أَو خطأ لم يتفق في العادة أَن يأتي كلٌّ منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأَةٍ من أَحدهما لصاحبه؛ فإنّ الرجل قد يتفق أَن ينظم بيتاً وينظم الآخر مثله، أَو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها، أَما إذا أَنشأَ قصيدة طويلة ذات فنون، على قافية ورَوي، فلم تجر العادة بأَنّ غيره ينشىءُ مثلها لفظاً ومعنى،

---

(١) انظر في هذه المسألة فتح المغيث ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣.

مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أَنه أَخذها منه. وكذلك إذا حدَّث حديثاً طويلاً فيه فنون، وحدَّث آخر بمثله؛ فإنه إما أَن يكون واطأَه عليه، أَو أَخذه منه، أَو يكون الحديث صدقاً.

وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدّد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أَحدها كافياً؛ إما لإرساله، وإما لضعف ناقله.

لكن مثل هذا لا تضبط به الأَلفاظ والدقائق التي تعلم بهذه الطريق، بل يحتاج ذلك إلى طريقٍ يثْبت بها مثلُ تلك الأَلفاظ والدقائق؛ ولهذا ثبتت غزوة بدر بالتواتر، وأَنها قبل أُحد، بل يعلم قطعاً أَنّ حمزة وعلياً وعبيدة برزوا إلى عتبة وشيبة والوليد، وأنّ علياً قتل الوليد، وأنّ حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أَو شيبة؟!.

وهذا الأَصل ينبغي أن يعرف، فإنه أَصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أَقوال الناس وأَفعالهم، وغير ذلك.

ولهذا إذا روي الحديث الذي يتأَتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين، مع العلم بأنّ أحدهما لم يأخذه عن

الآخر؛ جزم بأنه حق، لا سيما إذا علم أَنّ نقلته ليسوا ممن يتعمّد الكذب، وإنما يخاف على أَحدهم النسيان والغلط، فإنّ مَنْ عرف الصحابة، كابن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وابن عمر، وجابر، وأَبي سعيد، وأَبي هريرة، وغيرهم؛ علم يقيناً أَنّ الواحد من هؤلاء لم يكن ممّن يتعمّد الكذب على رسول الله ﷺ، فضلاً عمن هو فوقهم، كما يعلم الرجل من حال مَنْ جرَّبه وخَبره خبرة باطنة طويلة أَنه ليس ممن يسرق أَموال الناس، ويقطع الطريق، ويشهد الزور، ونحو ذلك.

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة، فإنّ مَنْ عرف مثل أَبي صالح السمَّان، والأَعرج، وسليمان بن يسار، وزيد بن أَسلم، وأَمثالهم؛ علم قطعاً أَنهم لم يكونوا ممن يتعمد الكذب في الحديث؛ فضلاً عمن هو فوقهم مثل محمد بن سيرين، أَو القاسم بن محمد، أَو سعيد بن المسيب، أَو عبيدة السلماني، أَو علقمة، أو الأَسود، أَو نحوهم.

وإنما يخاف على الواحد من الغلط، فإنّ الغلط والنسيان كثيراً ما يعرض للإنسان، ومن الحفّاظ مَنْ قد عرف الناس بُعده عن ذلك جداً، كما عرفوا حال الشعبي، والزهري، وعروَة، وقتادة، والثوري، وأَمثالهم؛ لا سيما

الزهري في زمانه، والثوري في زمانه؛ فإنه قد يقول القائل: إنّ ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط مع كثرة حديثه، وسعة حفظه[1].

والمقصود: أَنّ الحديث الطويل إذا رُوي ـ مثلاً ـ من وجهين مختلفين من غير مواطأة: امتنع عليه أَن يكون غلطاً، كما امتنع أَن يكون كذباً؛ فإنّ الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصةً طويلة متنوعة، ورواها الآخر مثلما رواها الأَول من غير مواطأة، امتنع الغلط في جميعها من غير مواطأَة.

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة؛ مثل حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من جابر[2]، فإنّ

---

(١) قال ربيعة: ما ظننت أن أحداً بلغ من العلم ما بلغ ابن شهاب.
انظر ترجمته في السير ٥/ ٣٢٦ ـ ٣٥٠، وحلية الأولياء ٣/ ٣٦٠ ـ ٣٨١.

(٢) رواه البخاري: (١٨٠١ ـ ٢٠٩٧ ـ ٢٣٠٩ ـ ٢٣٨٥ ـ ٢٣٩٤ ـ ٢٤٠٦ ـ ٢٤٧٠ ـ ٢٦٠٣ ـ ٢٦٠٤ ـ ٢٧١٨ ـ ٢٨٦١ ـ ٢٩٦٧ ـ ٣٠٨٧ ـ ٣٠٨٩ ـ ٤٠٥٢ ـ ٥٠٧٩ ـ ٥٠٨٠ ـ ٥٢٤٣ ـ ٥٢٤٤ ـ ٥٢٤٥ ـ ٥٢٤٦ ـ ٥٢٤٧ ـ ٥٣٦٧ ـ ٦٣٨٧)، ومسلم (٧١٥)، والنسائي ٧/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠، وابن ماجه (٢٢٠٥)، وأحمد ٣/ ٣١٤ ـ ٣٧٣ ـ ٣٧٤ ـ ٣٧٥ ـ ٣٧٦، وابن حبان في صحيحه =

من تأمل طرقه علم قطعاً أَنّ الحديث صحيح، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن، وقد بيّن ذلك البخاري في صحيحه[١]، **فإنّ جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع**

= (٤٩١١ ـ ٦٥١٧ ـ ٦٥١٨ ـ ٦٥١٩ ـ ٧٤١٠ ـ ٧١٤١ ـ ٧١٤٢)، وأبو يعلى (١٨٩٨).

(١) قال الإمام البخاري في صحيحه عقيب حديث رقم (٢٧١٨) ٥/ ٣١٤ (فتح الباري): وقال عبيد الله وابن إسحاق، عن وهب، عن جابر: «اشتراه النبي ﷺ بأوقية».
وتابعه زيدُ بن أسلم، عن جابر.
وقال ابن جريج، عن عطاء وغيره، عن جابر: أخذته بأربعة دنانير.
وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة دارهم، ولم يبيّن الثمن مغيرة، عن الشعبي، عن جابر، وابن المنكدر وأبو الزبير، عن جابر.
وقال الأعمش، عن سالم، عن جابر: أوقية ذهب.
وقال أبو إسحاق، عن سالم، عن جابر: بمائتي درهم.
وقال داود بن قيس، عن عبيد الله بن مقسم، عن جابر: اشتراه بطريق تبوك، أحسبه قال: بأربع أواق.
وقال أبو نضرة، عن جابر: اشتراه بعشرين ديناراً.
وقول الشعبي: «بأوقية أكثر». اهـ.
قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٥/ ٣٢١: «وما جنح إليه البخاري من الترجيح أقعد، وبالرجوع إلى التحقيق أسعد، فليعتمد ذلك، وبالله التوفيق».

بأَنّ **النبي ﷺ قاله**؛ لأَنّ غالبه من هذا النحو، ولأنه قد تلقّاه أَهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذباً في نفس الأَمر، والأمة مصدّقة له، قابلة له؛ لكانوا قد أَجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأَمر كذب! وهذا إجماع على الخطأ، وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ أَو الكذب على الخبر؛ فهو كتجويزنا قبل أَن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أَو قياس ظني أَن يكون الحق في الباطن بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أَجمعوا على الحكم جزمنا بأَنّ الحكم ثابت باطناً وظاهراً.

ولهذا كان جمهور أَهل العلم من جميع الطوائف على أَنّ خبر الواحد إذا تلقته الأَمة بالقبول؛ تصديقاً له، أَو عملاً به، أَنه يوجب العلم[1]. وهذا هو الذي ذكره المصنفون في

---

(١) نقل ابن الصلاح أنّ الأمة أجمعت على تلقّي بالقبول أحاديث الصحيحين من حيث الصحة، وأن أحاديثهما تفيد القطع.
وخالفه النووي فقال: خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون.
ورد عليه الحافظ ابن حجر بأنه قال في شرح مسلم ما صورته: ما اتفقا عليه مقطوع بصدقه.
وتعقبه البلقيني ـ أيضاً ـ في محاسن الاصطلاح فقال: هذا ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية =

أصول الفقه من أَصحاب أَبي حنيفة ومالك والشافعي وأَحمد إلّا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أَهل الكلام أَنكروا ذلك. ولكن كثيراً من أَهل الكلام، أَو أَكثرهم، يوافقون الفقهاءَ وأَهل الحديث والسلف على ذلك.

وهو قول أَكثر الأَشعرية كأبي إسحاق[1]، وابن فورك. وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك، وتبعه مثل أَبي المعالي، وأبي حامد[2]، وابن عقيل[3]، وابن الجوزي،

= والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول.

قال الحافظ ابن حجر: قلت: وكأنه عنى بهذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية ثم ذكر كلامه المذكور...

انظر نكت الحافظ ابن حجر ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٩، ورسالتي: «القول المنيف في حكم العمل بالحديث الضعيف»، وفتح المغيث ١/ ١٩.

(١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الفقيه الأصولي، مات سنة ٤١٨.
انظر الأعلام ١/ ١٥٩.

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرائيني. من أعلام الشافعية توفي سنة ٤٠٦ هـ.
انظر الأعلام ١/ ٢٠٣.

(٣) هو شيخ الحنابلة في وقته ببغداد علي بن عقيل بن محمد أبو الوفاء، انظر طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٩.

وابن الخطيب، والآمدي، ونحو هؤلاء. والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد، وأبو الطيب، وأبو إسحاق، وأمثاله من أئمة الشافعية. وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية. وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية، وهو الذي ذكره أبو يعلى، وأبو الخطاب، وأبو الحسن بن الزاغوني، وأمثالهم من الحنبلية.

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به؛ فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أنّ الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة!

والمقصود هنا: أنّ تعدّد الطرق مع عدم التشاور أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين. **وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيء الحفظ وبالحديث المرسل، ونحو ذلك.**

ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره؛ قال أحمد[1]: «قد أكتب حديث الرجل لأعتبره» ومثّل ذلك

---

(١) نقله الذهبي في السير ٨/ ١٦: «قال حنبل: سمعت أبا عبد الله =

بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر[1]، فإنه كان أكثر الناس حديثاً، ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يعتبر بذلك ويستشهد به، وكثيراً ما يقترن هو الليث بن سعد، والليث حجة ثبت إمام[2].

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم ـ أيضاً ـ يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط، أَشياءَ تبين لهم غلطه فيها، بأمور يستدلون بها ـ

= يقول: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتبه أعتبر به، وهو يقوي بعضه ببعض».

(١) انظر ترجمته في الميزان ٢/ ٤٧٥ ـ ٤٨٣، والمغني ١/ ٣٥٢، والكاشف ٢/ ١٢٢، والجرح ٥/ ١٤٥ ـ ١٤٨، والمجروحين ٢/ ١١ ـ ١٤، والتهذيب ٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٩، والتقريب ١/ ٤٤٤، وطبقات المدلسين ص ٤٠، والإغتباط ص ٧٢ ـ ٧٣ بتحقيقنا.
قلت: ليس هو ضعيف مطلقاً، بل من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة وغيرهم فسماعهم صحيح.

(٢) قال الذهبي في السير ٨/ ١٤:
«لا ريب أنّ ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، هو والليث معاً، كما كان الإمام مالك في ذلك العصر عالم المدينة، والأوزاعي عالم الشام، ومعمر عالم اليمن، وشعبة والثوري عالماً العراق، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان، ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم» اهـ.

ويسمون هذا علم علل الحديث، ـ وهو من أشرف علومهم ـ بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه فيه عرف إما بسبب ظاهر، كما عرفوا أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال[1]، وأنه صلى في البيت ركعتين، وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراماً[2] ولكونه لم يصل؛ مما وقع فيه الغلط.

---

(١) رواه الترمذي (٨٤١)، وأحمد ٦/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣، والدارمي (١٨٢٥)، وابن حبان (٤١٣٠ ـ ٤١٣٥)، والبيهقي ٥/ ٦٦ ـ و٧/ ٢١١، والطحاوي في شرح المعاني ٢/ ٢٧٠، والطبراني (٩١٥)، والبغوي (١٩٨٢)، وابن سعد ٨/ ١٣٣ ـ ١٣٤ عن أبي رافع: أنّ رسول الله ﷺ تزوّج ميمونة حلالاً، وبنى بها حلالاً، وكنت الرسول بينهما. وفي الباب عن ميمونة عند مسلم وغيره.

(٢) رواه البخاري (٤٢٥٨ ـ ٤٢٥٩)، ومسلم (١٤١٠)، والترمذي (٨٤٢ ـ ٨٤٣ ـ ٨٤٤)، وأبو داود (١٨٤٤)، والنسائي ٥/ ١٩١، وابن ماجه (١٩٦٥)، والدارمي (١٨٢٢)، وابن حبان (٤١٢٩ ـ ٤١٣١)، والطبراني (١١٠١٨ ـ ١١٨٦٨ ـ ١١٨٦٣ ـ ١١٩١٩ ـ ١١٩٧٠ ـ ١١٩٧٢)، والطحاوي في شرح المعاني ٢/ ٢٦٩، والبيهقي ٧/ ٢١٠، وابن سعد في الطبقات ٨/ ١٣٥ ـ ١٣٦، من طرق عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ انظر تفصيلها في تخريجنا لسنن ابن ماجه.
قال ابن حبان: قول ابن عباس: تزوّج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم: أراد به داخل الحرم، لا أنه كان محرماً في ذلك الوقت» اهـ. وانظر فتح الباري ٩/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

وكذلك أَنه اعتمر أَربع عُمَر[1]، وعلموا أَنّ قول ابن عمر: إنه اعتمر في رجب، مما وقع فيه الغلط. وعلموا أَنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأَنّ قول عثمان لعلي: كنا يومئذ خائفين[2]، مما وقع فيه الغلط. وأَنّ ما وقع في بعض

---

(١) روى البخاري في صحيحه (١٧٧٥ ـ ١٧٧٦) عن مجاهد قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناس يصلّون في المسجد صلاة الضحى، قال: فسألناهم عن صلاتهم؟ قال: بدعة.

ثم قال له: كم اعتمر رسول الله ﷺ؟

قال: أربعاً إحداهن في رجب، فكرهنا أن نردّ عليه.

قال: وسمعنا استنان عائشة أم المؤمنين في الحجرة، فقال عروة: يا أمّاه يا أم المؤمنين، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟

قالت: ما يقول؟

قال: يقول: إنّ رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمرات إحداهن في رجب؟

قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط».

ورواه مسلم (١٢٥٥)، والترمذي (٩٣٦)، وابن ماجه (٢٩٩٨) وانظر باقي تخريجه فيه.

(٢) رواه البخاري (١٥٦٣ ـ ١٥٦٩)، والنسائي ٥/١٤٨.

ورواه مسلم (١٢٢٣)، وزاد: «فقال: أجل، ولكنا كنا خائفين». =

طرق البخاري: أَنّ النار لا تمتلىء حتى ينشىء الله لها خلقاً آخر[1]، مما وقع فيه الغلط[2]. وهذا كثير.

= قال النووي: لعله أشار إلى عمرة القضية سنة سبع، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها.
قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣/ ٤٢٥: قلت: هي رواية شاذة، فقد روى الحديث مروان بن الحكم، وسعيد بن المسيب، وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقولا ذلك، والتمتع إنما كان في حجة الوداع، وقد قال ابن مسعود، كما ثبت عنه في الصحيحين: كنا آمن ما يكون الناس...» اهـ.

(١) رواه البخاري (٤٨٤٩ ـ ٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١)، والنسائي في الكبرى (٥٤٢) ٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩، وأحمد ٢/ ٢٧٦ ـ ٣١٤ ـ ٤٥٠ ـ ٥٠٧، وعبد الرزاق (٢٠٨٩٣ ـ ٢٠٨٩٤).
وابن حبان (٧٤٤٧)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٩٢ ـ ٩٣ ـ ٩٤ ـ ٩٥، وابن منده في الرد على الجهمية (٩).
والبيهقي في الاعتقاد ص ١٥٨، والأسماء والصفات ص ١٤٩ ـ ٣٥٠، والآجري في الشريعة ص ٣٩١.
والبغوي في شرح السنة (٤٤٢٢) من حديث طويل عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/ ٥٩٧: «فإن فيه إشارة إلى أن الجنة يقع امتلاؤها بمن ينشؤهم الله لأجل ملئها، وأما النار فلا ينشىء لها خلقاً بل يفعل فيها شيئاً عبر عنه بما ذكر يقتضي لها أن ينضم بعضها إلى بعض فتصير ملأى، ولا تحتمل مزيداً» هـ.

والناس في هذا الباب طرفان:

طرف من أَهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأَهله، لا يميزّ بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أَحاديث، أَو في القطع بها، مع كونها معلومة، مقطوعاً بها عند أَهل العلم به.

وطرف ممن يدّعي اتباع الحديث والعلم به، كلّما وجد لفظاً في حديث قد رواه ثقة، أَو رأَى حديثاً بإسناد ظاهرَه الصحة، يريد أَن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أَخذ يتكلّف له التأَويلات الباردة، أَو يجعله دليلاً له في مسائل العلم، مع أَنّ أَهل العلم بالحديث يعرفون أَنّ مثل هذا غلط.

وكما أنّ على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق، وقد يقطع بذلك، فعليه أَدلة يعلم بها أَنه كذب، ويقطع بذلك[1].

---

(١) للحديث الموضوع علامات في المتن والسند، فأما العلامات في السند:

١ ــ أن يكون روايه كذاباً.

٢ ــ أو أن يعترف واضعه بالوضع ويقر بذلك.

٣ ــ أو ما يتنزّل منزلة إقراره.

٤ ــ وجود قرينة في الراوي تقوم مقام الوضع. =

مثل ما يقطع بكذب ما يرويه الوضّاعون من أَهل البدع والغلو في الفضائل: مثل حديث يوم **عاشوراء**[1]، وأَمثاله مما فيه أَنّ من صلى ركعتين كان له كأَجر كذا وكذا نبياً!

وفي التفسير من هذه قطعة كبيرة، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور

وأما العلامات في المتن، فمنها:

١ ــ ركاكة اللفظ.

٢ ــ فساد المعنى.

٣ ــ مخالفته لصريح القرآن بحيث لا يقبل التأويل.

٤ ــ مخالفته لصريح السنة المتواترة.

٥ ــ أن يكون مخالفاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة.

انظر تفصيل هذا في مقدمة كتاب «تحذير المسلمين»، وانظر المنار المنيف، لابن قيم الجوزية، فالكتاب كله بيان لسؤال كيف يعرف الحديث الموضوع؟.

وانظر تدريب الراوي ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٩٣ ٩٧، وتنزيه الشريعة ١/ ٥ ـ ٨، ونزهة النظر لابن حجر ص ٤٤ ـ ٤٥، والسنة ومكانتها ص ٩٧ ـ ١٠٢، والسنة قبل التدوين ص ٢٣٩ ـ ٢٤٨.

(١) مثل حديث: «من وسع على عياله يوم عاشوراء...»

انظر اللآلى ٢/ ١٠٩ ـ ١١٣، والأسرار المرفوعة ص ٣٤٥ ـ ٤٥٢، والشذرة ٢/ ١٩٩.

وقال شيخنا في ضعيف الجامع ٦/ ٢٥٦: «ضعيف» اهـ.

القرآن، سورة سورة؛ فإنه موضوع باتفاق أهل العلم[1].

والثعلبي[2]: هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع[3].

والواحدي[4]: صاحبه كان أَبصر منه بالعربية، لكن هو أَبعد عن السلامة واتباع السلف.

---

(١) انظر تدريب الراوي ١/ ٢٧٤، وتحذير المسلمين ص ١٦، والبرهان ١/ ٤٣٢ وقد بين الحافظ ابن حجر وضع هذا الحديث في تخريجه للكشاف في كتابه «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف».

(٢) هو أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري المفسر.
من مؤلفاته:
العرائس في قصص الأنبياء.
والكشف والبيان عن تفسير القرآن وغيرها.
توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة هجرية.
انظر وفيات الأعيان ١/ ٢٢، وشذرات الذهب ٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، والتفسير والمفسرون ١/ ٢٢٧.

(٣) انظر التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه في التفسير والمفسرون ١/ ٢٢٨ ـ ٢٣٤.

(٤) هو الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي.

والبغوي[1]: تفسيره مختصر عن الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأَحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة[2].

والموضوعات في كتب التفسير كثيرة: منها الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة[3]، وحديث عليّ الطويلُ في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع باتفاق أَهل العلم[4]. ومثل ما روي في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾ إنه علي! ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ۝١٢﴾: أذنك يا علي!!

---

(٧) هو محيي السنة، وركن الدين، الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي كان إماماً في الحديث والتفسير والفقه.
من مؤلفاته:
شرح السنة، ومعالم التزيل، والإنوار في شمائل النبي المختار وتفسيره مطبوع متوافر بحمد الله تعالى.

(٨) انظر منهجه في التفسير وطريقة المؤلف فيه: التفسير المفسرون ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(١) حكم العلماء على ضعف حديث الجهر بالبسملة، وقال العقيلي: لم يصح في الجهر بها حديث، انظر شرح السنة ٣/ ٥٤، وسنن الترمذي (٢٤٥)، والإحسان ٥/ ١٠٠ ـ ١٠٦، ونكت الحافظ ابن حجر ٢/ ٧٤٨ ـ ٧٧٠.

(٢) سيأتي تخريجه قريباً ص ٧٨.

فصل

في النّوع الثّاني: الخِلاَف الْواقِع في ٱلتفسيرِ من جهةِ الاستِدلال

وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف، وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل، فهذا أَكثر ما فيه الخطأ من جهتين حَدَثَتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإنّ التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شيءٌ من هاتين الجهتين، مثل تفسير عبد الرزاق[1]، ووكيع، وعبد بن حَميد، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم، ومثل تفسير الإمام أَحمد، وإسحاق بن راهويه، وبقيّ بن مَخْلَد، وأَبي بكر بن المنذر، وسفيان بن عيينة، وَسُنَيْد،

---

(١) وقد طبع مرتين الأولى بتحقيق الدكتور مصطفى مسلم، صدر عن مكتبة الرشد، الرياض.
والثانية بتحقيق الدكتور القلعجي، صدر عن دار المعرفة بيروت.

وابن جرير، وابن أَبي حاتم[١]، وأَبي سعيد الأَشج، وأَبي عبد الله بن ماجه، وابن مَرْدُويه!

إحداهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أَرادوا حمل أَلفاظ القرآن عليها!

والثانية: قوم فسّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أَن يريده بكلامه من كان مِن الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به!

فالأَولون راعوا المعنى الذي رأَوه من غير نظر إلى ما تستحقّه أَلفاظ القرآن من الدلالة والبيان.

والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز أَن يريد به عندهم العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلّم به ولسياق الكلام.

ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم. كما أَنّ الأَولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به

---

(١) وقد طبع منه جزءان، وسيصدر تباعاً عن مكتبة الدار، ودار طيبة ودار ابن القيم بالسعودية.

القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأَولين إلى المعنى أَسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أَسبق.

والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأُريد به، وتارة يحملونه على لم يدلّ عليه ولم يرد به. وفي كلا الأَمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أَو إثباته من المعنى باطلاً؛ فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول. وقد يكون حقّاً فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول.

وهذا كما أَنه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أَيضاً في تفسير الحديث.

فالذين أَخطأوا في الدليل والمدلول مثل طوائف من أَهل البدع اعتقدوا مذهباً يخالف الحقّ الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأُمة وأَئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأوّلوه على آرائهم، تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأوّلون ما يخالف مذهبهم بما يحرّفون به الكلم عن مواضعه.

ومن هؤلاء فرق الخوارج، والروافض، والجهمية، والمعتزلة، والقَدَريَّة، والمرجئة، وغيرهم. وهذا كالمعتزلة ـ مثلاً ـ فإنهم من أَعظم الناس كلاماً وجدالاً، وقد صنّفوا تفاسير على أَصول مذهبهم؛ مثل تفسير

عبد الرحمن بن كيسان الأَصم، شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن عُلَيَّة الذي كان يناظر الشافعي. ومثل كتاب أبي علي الجبائي، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني[1]، والجامع لعلم القرآن لعلي بن عيسى الرماني، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري[2].

فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة، وأُصول المعتزلة خمسة، يسمونها هم: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأَمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتوحيدهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات، وعن ذلك قالوا: إنّ الله لا يُرى، وإنّ القرآن مخلوق، وإنه تعالى ليس فوق العالم، وإنه لا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا مشيئة، ولا صفة من الصفات.

وأَما عدلهم فمن مضمونه: أَنّ الله لم يشأ جميع

---

(١) انظر الكلام على هذا التفسير في التفسير والمفسرون ١/٣٩١ـ ٤٠٣.

(٢) انظر الكلام على طريقة هذا التفسير ونقده في التفسير والمفسرون ١/٤٢٩ ـ ٤٨٢.

الكَائنات، ولا خلقها كلها، ولا هو قادر عليها كلّها، بل عندهم أنّ أفعال العباد لم يخلقها الله، لا خيرها ولا شرها. ولم يُرد إلاّ ما أَمر به شرعاً، وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئته.

وقد وافقهم على ذلك متأَخرو الشيعة، كالمفيد، وأَبي جعفر الطوسي، وأمثالهما، ولأَبي جعفر هذا تفسير على هذه الطريقة، لكن يضم إلى ذلك قول الإمامية الإثني عشرية، فإنّ المعتزلة ليس فيهم مَنْ يقول بذلك، ولا مَنْ ينكر خلافة أَبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

ومن أُصول المعتزلة مع الخوارج: إنفاذ الوعيد في الآخرة، وأَنّ الله لا يقبل في أَهل الكبائر شفاعة، ولا يخرج منهم أَحداً من النار.

ولا ريب أَنه قد رَدَّ عليهم طوائف من المرجئة، والكرّامية[1]، والكُلاَّبية[2]، وأَتباعهم، فأَحسنوا تارة

---

(١) هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام، وكان من زهاد سجستان. انظر اعتقادات فرق المسلمين ص ٨٧ ـ ٨٨، ومقالات الإسلاميين ١/ ٢٠٥، والفرق بين الفرق ص ٢٠٢، ولوامع الأنوار ١/ ٩١.

(٢) هم أصحاب عبد الله بن كلاب القطان المصري، أحد المتكلمين في أيام المأمون توفي بعد سنة ٢٤٠ هـ.

=

وأَساءوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

والمقصود: أَنّ مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا أَلفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإِحسان، ولا من أَئمة المسلمين، لا في رأَيهم ولا في تفسيرهم.

وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلّا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة؛ وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم. وتارة من العلم بفساد ما فسّروا به القرآن؛ إما دليلاً على قولهم، أَو جواباً عن المُعَارِض لهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة، فصيحاً، ويدسّ البدع في كلامه، وأَكثر الناس لا يعلمون؛ كصاحب الكشاف ونحوه، حتى إِنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاءَ الله!.

وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم مَن يذكر في كتابه وكلامه مِن تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم، أَو يعتقد فسادها، ولا يهتدي لذلك!

= انظر لسان الميزان ٣/ ٢٩٠، وذكر مذاهب الفرق ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

ثم إنه بسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة، وغيرهم، فيما هو أبلغ من ذلك.

وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة؛ فإنهم فسّروا القرآن بأنواع لا يقضي منها العالم عجبه! فتفسير الرافضة كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[1] هما أبو بكر وعمر. و ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[2] أي: بين أبي بكر وعمر، وعلي، في الخلافة! ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾[3] هي عائشة! و ﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾[4]: طلحة والزبير، و ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[5] علي وفاطمة! و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾[6] الحسن والحسين. ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ۝١٢﴾[7] في علي بن أبي طالب. و ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾[8]: علي بن أبي طالب. و ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ

---

(١) سورة المسد، الآية رقم/ ١.

(٢) سورة الزمر، آية رقم/ ٦٥.

(٣) سورة البقرة، آية رقم/ ٦٧.

(٤) سورة التوبة، آية رقم/ ١٢.

(٥) سورة الرحمن، آية رقم/ ١٩.

(٦) سورة الرحمن، آية رقم/ ٢٢.

(٧) سورة يسٓ، آية رقم/ ١٢.

(٨) سورة النبأ، آية رقم/ ١ ـ ٢.

وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾[1]: هو عليّ! ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة[2]! وكذلك قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ ﴾[3] نزلت في عليّ لما أصيب بحمزة!

ومما يقارب هذا في بعض الوجوه: ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله: ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُنفِقِينَ وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ ﴿١٧﴾ ﴾[4] إن الصابرين رسول الله، والصادقين أبو بكر، والقانتين عمر، والمنفقين عثمان، والمستغفرين علي[5].

وفي مثل قوله: ﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴾[6]: أَبو بكر

---

(١) سورة المائدة، آية رقم / ٥٥.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ٤/٦٢٨ ـ ٦٢٩، وانظر تفسير البغوي ٢/ ٤٧، وتفسير ابن كثير ٢/ ٧١.

والصحيح إن هذه الآيات نزلت في عبادة بن الصامت.

(٣) سورة البقرة، آية رقم/ ١٥٧.

(٤) سورة آل عمران، آية رقم/ ١٧.

(٥) انظر جامع البيان ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، وتفسير ابن كثير ١/ ٣٥٣، وتفسير البغوي ١/ ٢٨٥، وزاد المسير ١/ ٣١٦.

(٦) سورة الفتح، آية رقم/ ٢٩.

﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ عمر ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان، ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ علي.

وأعجب من ذلك قول بعضهم: ﴿وَٱلتِّينِ﴾: أبو بكر ﴿وَٱلزَّيْتُونِ ۝١﴾ عمر، ﴿وَطُورِ سِينِينَ ۝٢﴾: عثمان ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣﴾[1]: علي![2].

وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإنّ هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص بحال، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة خبراً بعد خبر. والمقصود هنا أنها كلّها صفات لموصوف واحد، وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كلّ منها مراداً به شخص واحد!. وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد، كقوله: إنّ قوله

---

(١) سورة التين، آية رقم/ ١ ـ ٣.

(٢) انظر تفسير البغوي ٤/ ١٨٥، وزاد المسير ٧/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦، وتفسير الطبري ١١/ ٣٦٦ ـ ٣٧٦، وتفسير ابن كثير ٤/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

ورواه مبارك بن فضالة، عن الحسن، كما في زاد المسير ٧/ ٤٤٦، وهو قول ضعيف مردود.

تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[1] أُريد بها عليٌّ وحده!

وقول بعضهم: إنّ قوله: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[2] أُريد بها أَبو بكر وحده.

وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾[3] أُريد بها أبو بكر وحده ونحو ذلك.

وتفسير ابن عطية[4]، وأَمثاله، أَتبع للسنة والجماعة، وأَسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه، لكان أحسن وأَجمل، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن

---

(١) سورة المائدة، آية رقم/ ٥٥.
(٢) سورة الزمر، آية رقم/ ٣٣.
(٣) سورة الحديد، آية رقم/ ١٠.
(٤) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي الحافظ، القاضي.
توفي بالرقة سنة ست وأربعين وخمسمائة من الهجرة.
وانظر منهجه وطريقة تفسيره في التفسير والمفسرون ١/ ٢٣٩_٢٤٢.
وهو مطبوع متداول واسمه: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز».

جرير الطبري - وهو من أَجلّ التفاسير المأثورة وأَعظمها قدراً - ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف، لا يحكيه بحال! ويذكر ما يزعم أَنه قول المحققين!! وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام، الذين قرّروا أَصولهم بطُرقٍ من جنس ما قرّرت به المعتزلة أَصولهم، وإن كانوا أَقرب إلى السنّة من المعتزلة، لكن ينبغي أَن يعطى كلّ ذي حقّ حقه، ويعرف أَنّ هذا من جملة التفسير على المذهب، **فإنّ الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاءَ قوم فسّروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أَهل البدع في مثل هذا!**

وفي الجملة: مَنْ عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً، وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه.

فالمقصود: بيان طرق العلم وأَدلته، وطرق الصواب. ونحن نعلم أَنّ القرآن قرأَه الصحابة والتابعون وتابعوهم، **وأَنهم كانوا أَعلم بتفسيره ومعانيه، كما أَنهم أَعلم بالحق الذي بعَث الله به رسولَه ﷺ؛ فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأَ في الدليل والمدلول جميعاً.**

ومعلوم أَنّ كلَّ من خالف قولهم له شبهة يذكرها؛ إما عقلية وإما سمعية، كما هو مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا: التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأَنّ من أَعظم أَسبابه: البدع الباطلة التي دعت أَهلها إلى أَن حرّفوا الكلم عن مواضعه، وفسّروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أُريد به، وتأَوّلوه على غير تأَويله.

فمن أصول العلم بذلك: أَن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه، وأَنه الحق. وأَن يعرف أنّ تفسير السلف يخالف تفسيرهم. وأَن يعرف أَنّ تفسيرهم مَحْدَثٌ مبتدَع. ثم أَن يعرف بالطرق المفصّلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأَدلّة على بيان الحق.

وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأَخرين مِن جنس ما وقع فيما صنّفوه من شرح القرآن وتفسيره.

وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول، فمثل كثير من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء، وغيرهم: يفسّرون القرآن بمعان صحيحة لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير

مما ذكره أَبو عبد الرحمن السُلَمي في «حقائق التفسير»[1]، وإن كان فيما ذكروه ما هو معان باطلة فإنّ ذلك يدخل في القسم الأَول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسداً.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي.
كان شيخ الصوفية وعالمهم بخراسان.
انظر طبقات المفسرين للسيوطي ص ٩٧ ـ ٩٨، وتاريخ بغداد ٢/ ٢٤٨.
وانظر منهج السلمي في تفسيره في التفسير والمفسرون ٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٩.

فصل
في أَحْسَن طُرقِ ٱلتَفسيْر[1]

فإن قال قائل: فما أَحسن طرق التفسير؟

فالجواب: إن أَصح الطرق في ذلك:

١ ـ أن يُفَسَّرَ القرآن بالقرآن: فما أُجمل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر[2].

٢ ـ فإن أَعياك ذلك فعليك بالسنة: فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أَبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: كلّ ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من

---

(١) انظر التفسير الكبير لشيخ الإسلام ١/ ٢٣١ ـ ٢٤٨. وقد نقل هذا القسم الحافظ ابن كثير في تفسيره ١/ ٣ ـ ٥.

(٢) انظر الاتقان ٢/ ١١٩٣.

القرآن[1]: قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾[4]. ولهذا قال رسول الله ﷺ: «أَلا إني أُوتيت القرآن ومثله معه»[5] يعني: السنة. والسنة أيضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، لا أَنها تتلى كما يتلى. وقد استدل الإمام الشافعي، وغيره من الأَئمة، على ذلك بأَدلة كثيرة، ليس هذا موضع ذلك.

---

(١) انظر الاتقان ٢/ ١١٩٣، والبرهان ١/ ٦.

(٢) سورة النساء، آية رقم/ ١٠٥.

(٣) سورة النحل، آية رقم/ ٤٤.

(٤) سورة النحل، آية رقم/ ٦٤.

(٥) رواه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، والدارمي (٥٨٦)، وأحمد ٤/ ١٣١، وابن حبان (١٢).
والطبراني في الكبير، حديث رقم (٦٦٩ ـ ٦٧٠) ٢٠/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤، والحاكم ١/ ١٠٩، والبيهقي في سننه٧/ ٧٦ و ٩/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، وفي الدلائل ٦/ ٥٤٩.
عن المقدام بن معدي يكرب، وسنده حسن.

والغرض: أَنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «بم تحكم»؟

قال: بكتاب الله.

قال: «فإن لم تجد؟». قال: بسنة رسول الله.

قال: «فإن لم تجد؟»

قال: أجتهد رأيي.

قال: فضرب رسولُ الله ﷺ في صدره وقال: «الحمد لله الذي وفّق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»[1]. وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد.

---

(١) رواه أبو داود (٣٥٩٢ ـ ٣٥٩٣)، والترمذي (١٣٢٧ ـ ١٣٢٨) ثم قال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل، وأبو عون الثقفي: اسمه محمد بن عبيد الله»، وأحمد في المسند ٥/ ٢٣٠ ـ ٢٣٦ ـ ٢٤٢، والدارمي (١٦٨)، والطيالسي في مسنده (٥٥٩)، وعبد بن حميد في المنتخب (١٢٤)، والطبراني في الكبير (٣٦٢) ٢٠/ ١٧٠، والبيهقي ١٠/ ١١٤، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/ ٥٥ ـ ٥٦.
قلت: سنده ضعيف، فيه:
١ ـ الحارث بن عمرو: مجهول، انظر التقريب ١/ ١٤٣. =

٣ ــ وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أَقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوه من القرائن، والأَحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين مثل عبد الله بن مسعود.

قال الإمام أَبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا أَبو كريب، قال: أَنبأَنا جابر بن نوح، أنبأنا الأعمش، عن أَبي الضحى، عن مسروق، قال: قال عبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ: «والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلاّ وأَنا أَعلم فيمن نزلت، وأَين نزلت، ولو أَعلم مكان أَحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته»(١).

= ٢ ــ شيوخه مبهمون.

٣ ــ أعلّه البخاري بالإرسال، كما في التاريخ الكبير ١/ ٢/ ٢٧٧.

وانظر التلخيص الحبير ٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣، والضعيفة ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٨٦ فقد أطال وأجاد وأفاد حول الحكم على هذا الحديث.

(١) رواه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٢ ـ ٢٤٦٣)، والنسائي في =

وقال الأعمش ـ أيضاً ـ: عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال: كان الرجل منا إذا تعلّم عشر آيات لم يجاوزهنَّ حتى يعرف معانيهنّ والعمل بهنَّ[1].

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله ﷺ له، حيث قال: «اللهم فقّهه في الدين وعلمه التأويل»[2].

وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشار، أنبأنا وكيع، أَنبأنا سفيان، عن الأَعمش، عن مسلم، قال عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ «نعم ترجمان القرآن ابن عباس[3]».

= الكبرى (٧٩٩٧)، وفي المجتبى ٨/ ١٣٤، والطبراني (٨٤٢٧ ـ إلى ٨٤٣٢)، والطبري في تفسيره ١/ ٦٠.

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٧٥ ـ ١٤٣ ـ ٣٧٥٦ ـ ٧٢٧٠)، ومسلم (٢٤٧٧)، والنسائي في فضائل الصحابة (٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦)، والترمذي (٣٨٢٣ ـ ٣٨٢٤)، وابن ماجه (١٦٦).
وأحمد في المسند ١/ ٢١٤ ـ ٣٢٧ ـ ٣٥٩.
وفي الفضائل (١٨٥٧ ـ ١٨٥٨ ـ ١٨٥٩ ـ ١٨٨٣ ـ ١٩٢٣).
والبغوي في تفسيره ١/ ٢٨.
وابن حبان (٧٠٥٣ ـ ٧٠٥٤ ـ ٧٠٥٥) من طرق عن ابن عباس.
انظر تفصيلها في تخريجنا لسنن ابن ماجه.

(٣) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٥، وأحمد في الفضائل (١٥٥٨ ـ

ثم رواه عن يحيى بن داود، عن إسحاق الأَزرق، عن سفيان، عن الأَعمش، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود أَنه قال: نعم الترجمان للقرآن ابن عباس.

ثم رواه عن بُنْدار، عن جعفر بن عون، عن الأَعمش، به كذلك[1].

فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أَنه قال عن ابن عباس هذه العبارة. وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعُمِّر بعده ابن عباس ستاً وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود!

وقال الأعمش: عن أَبي وائل: استخلف عليٌّ عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس، فقرأ في خطبته سورة البقرة ـ وفي رواية سورة النور ـ ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا![2].

= ١٨٦٠ ـ ١٨٦٣) وسنده صحيح.

ورواه من طريق سلمة بن كهيل، عن ابن مسعود: أحمد في الفضائل (١٥٥٦ ـ ١٨٦٤).

(١) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٥.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٠ وسنده صحيح.

ولهذا فإنّ غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين: ابن مسعود، وابن عباس، ولكن في بعض الأَحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أَقاويل أَهل الكتاب التي أَباحها رسول الله ﷺ حيث قال: «بَلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرئيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار[1]» رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو.

ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أَصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أَهل الكتاب، فكان يحدّث منهما، بما فهمَه من هذا الحديث من الإذن في ذلك.

ولكن هذه الأَحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام[2]:

---

(١) رواه البخاري (٣٤٦١)، والترمذي (٢٦٦٩)، وأحمد في المسند ٢/ ١٥٩، ٢٠٢ ـ ٢١٤، وأبو خيثمة في العلم (٤٥)، والخطيب في تاريخه ١٣/ ١٥٧، وابن حبان (٦٢٥٦) والقضاعي (٦٦٢)، والطبراني في المعجم الصغير (٤٦٢)، والبيهقي في الآداب (١١٩٠)، وأبو نعيم في الحلية ٦/ ٧٨، والبغوي (١١٣).

(٢) انظر للتوسعة في هذه المسألة الهامة: فتح الباري ٦/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩، وتفسير ابن كثير ١/ ٤، والتفسير الكبير لابن تيمية =

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به، ولا نكذبه، وتجوز حكايته؛ لما تقدم. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أَمر ديني.

ولهذا يختلف علماء أَهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أَسماءَ أَصحاب الكهف ولون كلبهم وعدَّتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله تعالى لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة! ونوع الشجرة التي كلَّم الله منها موسى. . . إلى غير ذلك مما أَبهمه الله تعالى في القرآن؛ **مما لا فائدة من تعيينه تعود على المكلّفين في دنياهم ولا دينهم**.

ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ

= ١/ ٢٣١ ـ ٢٤٨، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ص ١٠٦ ـ ١٠٨.

سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾ ﴾[1] فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا، فإنه تعالى أَخبر عنهم بثلاثة أَقوال، ضعَّف القولين الأَوَّلين، وسكت عن الثالث، فدلّ على صحته؛ إذ لو كان باطلاً لردَّه كما ردّهما، ثم أَرشد إلى أنّ الاطلاع على عدّتهم لا طائل تحته فيقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾؛ فإنه ما يَعْلَمُ بذلك إلاّ قليلٌ من الناس ممن أطلعه الله تعالى عليه، فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ أي: لا تُجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب.

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أَن تُستوعب الأَقوال في ذلك المقام، وأَن يُنبَّه على الصحيح منها ويُبطل الباطل، وتُذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيُشتغل به عن الأَهم.

فأما مَنْ حكى خلافاً في مسأَلة ولم يستوعب أقوال

---

(١) سورة الكهف، آية رقم/ ٢٢.

الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه.
أَو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبّه على الصحيح من الأَقوال، فهو ناقص أَيضاً. فإنْ صَحَّحَ غير الصحيح عامداً فقد تعمّد الكذب! أَو جاهلاً فقد أَخطأ. كذلك مَنْ نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أَو حكى أَقوالاً متعددة لفظاً، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى! فقد ضيّع الزمان، وتكثَّر بما ليس بصحيح، فهو كلابس ثَوْبَي زُور. والله الموفق للصواب.

فصل
في تَفْسِيْر ٱلقُرآن بأقوال ٱلتَابعيْن

٤ ـ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة؛ فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أَقوال التابعين: كمجاهد بن جبر فإنه كان آية في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا أَبان بن صالح، عن مجاهد، قال: عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عرْضات، من فاتحته إلى خاتمته، أُوقِفه عند كل آية منه وأَسأَله عنها[1].

وبه إلى الترمذي قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: ما في القرآن آية إلاّ وقد سمعت فيها شيئاً[2].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه الترمذي في سننه عقيب حديث رقم (٢٩٥٢) ٥/ ٢٠٠ وسنده صحيح.

وبه إليه: قال: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش، قال: قال مجاهد: لو كنت قرأْت قراءَة ابن مسعود لم أَحتج أَن أَسأَل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت[1].

وقال ابن جرير: حدثنا أَبو كريب، قال: حدثنا طَلق بن غنام، عن عثمان المكي، عن ابن أَبي مُليكة، قال: رأَيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه أَلواحه، قال: فيقول له ابن عباس[2]: اكتب، حتى سأله عن التفسير كلّه[3].

ولهذا كان سفيان الثوري يقول: إذا جاءَك التفسيرُ عن مجاهد فحسبُكَ به[4].

وكسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أَبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأَجدع،

---

(١) رواه الترمذي عقيب حديث رقم (٢٩٥٢) ٥/ ٢٠٠ وسنده صحيح.

(٢) في المطبوعة: قال ابن عباس، والمثبت من تفسير الطبري ١/ ٦٥.

(٣) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٥.

(٤) سبق تخريجه.

وسعيد بن المسيّب، وأَبي العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحّاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم، ومَن بعدهم!

فتذكر أَقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الأَلفاظ يحسبها مَنْ لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها أَقوالاً، وليس كذلك، فإنّ منهم مَنْ يعبّر عن الشيء بلازمه أَو نظيره. ومنهم مَنْ ينص على الشيء بعينه. والكلّ بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطن اللبيب لذلك، والله الهادي.

وقال شعبة بن الحجاج وغيره: أَقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني: أَنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم. وهذا صحيح، **أَما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض**، ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب، أَو أَقوال الصحابة في ذلك.

تفسير القرآن بالرأي:

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام: حدثنا مُؤَمَّل، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الأَعلى، عن سعيد بن جبير، عن

ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[1].

---

(١) رواه الترمذي (٢٩٥٠ ـ ٢٩٥١)، والنسائي في سننه الكبرى (٨٠٨٤ ـ ٨٠٨٥)، وأحمد في المسند ١/ ٢٣٣ ـ ٢٦٩، والطبري في التفسير ١/٥٨، والخليلي في الإرشاد (٩٥) ١/٣٩٦، والطبراني في المعجم الكبير (١٢٣٩٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، حديث رقم (٢٢٧٥ ـ ٢٢٧٦) ٢/٤٢٣. والخطيب في أخلاق الراوي (١٦٤٢) ٢/ ٢٨٤، والبغوي في شرح السنة (١١٧ ـ ١١٨ ـ ١١٩)، وفي تفسيره ١/ ٣٥، وأبو الليث السمرقندي في تفسيره ١/ ٧٢ ـ ٧٣.

قلت: سنده ضعيف، فيه:

عبد الأعلى بن عامر الثعلبي: قال ابن معين: ليس بذاك القوي.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

قال العقيلي: تركه ابن مهدي والقطان.

انظر التهذيب ٦/ ٩٤ ـ ٩٥، والتقريب ١/ ٤٦٤، والكاشف ٢/ ١٣٠.

وله طرق أخرى:

فقد رواه من طريق أبي عاصم النبيل، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»:

ابن حبان في الثقات ٨/ ٣٦٨.

وفي سنده:

ابن جريج: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. =

حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عبد الأَعلى الثعلبي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار[2]».

= قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح.
انظر طبقات المدلسين ص ٩٥، والتقريب ١/ ٥٢٠، والكاشف ٢/ ١٨٥.
ورواه من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس:
ابن عدي في الكامل ٦/ ١١٨.
والكلبي: متهم بالكذب. انظر الكامل ٦/ ١١٤ ـ ١١٥.
قلت: وقد وقع خلاف في وقفه أو رفعه.
فرواه سفيان وشريك، عن عبد الأعلى به مرفوعاً.
وخالفه: عمرو بن قيس ووكيع، فروياه عن عبد الأعلى به موقوفاً.
فلعل الخلاف وقع من عبد الأعلى نفسه فهو يرفع الموقوفات.
وله طريق أخرى موقوفة:
فقد رواه الطبري ١/ ٥٨، من طريق ليث، عن بكر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً.
وليث: صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك.
انظر المغني ٢/ ٥٣٦، والكاشف ٣/ ١٣، والتهذيب ٨/ ٤٦٥ ـ ٤٦٨، والتقريب ٢/ ١٣٨.

(١) انظر الحديث السابق.

وبه إلى الترمذي قال: حدثنا عبد بن حُميد، حدثني حَبَّان بن هلال: قال: حدثنا سهيل أخو حَزْم القُطَعي، قال: حدثنا أَبو عمران الجونيّ، عن جُنْدُب، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أَخطأ[1]» قال الترمذي[2]: «هذا حديث غريب. وقد تكلم بعض أَهل الحديث في سهيل بن أبي حزم».

---

(١) رواه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، والنسائي في سننه الكبرى (٨٠٨٦)، وأبو يعلى في مسنده (١٥٢٠)، وابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٦٤، والطبري في تفسيره، ١/ ٥٩، وابن عدي في الكامل ٣/ ٤٥٠، والبيهقي في الشعب، حديث رقم (٢٢٧٧) ٢/ ٤٢٣، والديلمي في الفردوس (٥٥٦٩)، والبغوي (١٢٠)، وفي تفسيره ١/ ٣٥.

قلت: سنده ضعيف، فيه:

١ ـ سهيل بن أبي حزم: قال البخاري: لا يتابع في حديثه يتكلمون فيه.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديث ولا يحتج به.

انظر التهذيب ٦/ ٢٦١، والتقريب ١/ ٣٣٨.

٢ ـ أعلّه أبو حاتم فقال في العلل ١/ ٦٤: «كذا حدثني شريح، ولكن رواه حماد بن زيد، عن أبي عمران الجوني، عن عمر: «اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا».

قال أبو حاتم: أحسب أنّ ذلك خطأ ـ وإنما أراد حديث عمر هذا.

(٢) في سننه ٥/ ٢٠٠.

وهكـذا روي عـن بعـض أَهـل العلـم مـن أصحـاب النبي ﷺ، وغيرهم، أَنهم شَدَّدوا في أَن يُفَسَّر القرآنُ بغير علم.

وأَما الذي روي عن مجاهد وقتادة، وغيرهما من أهل العلم، أَنهم فسّروا القرآن؛ فليس الظن بهم أَنهم قالوا في القرآن أو فسّروه بغير علم، أَو من قِبَلِ أَنفسهم.

وقد روي عنهم ما يدّل على ما قلنا: إنهم لم يقولوا من قبل أَنفسهم بغير علم.

فمن قال في القرآن برأَيه فقد تكلّف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به. فلو أَنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأَمر من بابه! كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أَخف جرماً ممن أَخطأَ، والله أعلم. وهكذا سمّى الله تعالى القَذَفَة كاذبين، فقال: ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴿١٣﴾ ﴾[1] فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف مَنْ زنى في نفس الأَمر، لأَنه أَخبر بما لا يحلّ له الإخبار به، وتكلّف ما لا علم له به، والله أَعلم.

---

(١) سورة النور، آية رقم/ ١٣.

ولهذا تحرّج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، كما روى شعبة، عن سليمان، عن عبد الله بن مرة، عن أَبي معمر، قال: قال أَبو بكر الصديق: «أَيُّ أَرضٍ تُقِلُّني وأَيُّ سماءٍ تُظِلّني إذا قلتُ في كتاب الله ما لم أَعلم[1]»!

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٠١٠٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/ ٥٢، والطبري في تفسيره ١/ ٥٨، والقاسم بن سلام في فضائل القرآن ص ٢٢٧، والبيهقي في الشعب برقم (٢٢٧٨) ٢/ ٤٢٤ من طرق عن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ:

الأولى: العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي، عنه:

عند ابن أبي شيبة، والقاسم بن سلام.

وإبراهيم لم يسمع من أبي بكر. انظر جامع التحصيل ص ١٤١، والتهذيب ١/ ١٧٨، والفتح ١٣/ ٢٨٥.

الثانية: إبراهيم النخعي، عن أبي معمر، عن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ:

عند ابن عبد البر، وأبو معمر، عبد الله بن سخبرة: عن أبي بكر: مرسل. كما في تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣١، وفتح الباري ١٣/ ٢٨٥ (الريان).

الثالثة: عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي القاسم: عند البيهقي ٢/ ٤٢٤، وعلي ضعيف.

الرابعة: ميمون، وعامر وابن أبي مليكة، عن أبي بكر، كما قال ابن عبد البر في الجامع ٢/ ٥٢. ورواية ابن أبي مليكة في الشعب برقم (٢٢٧٩) ٢/ ٤٢٤ مرسلة. فيرتقي بهذه الطرق لدرجة الحسن لغيره، والله تعالى أعلم. =

وقال **أبو عبيد القاسم بن سلام**[1]: حدثنا محمد بن يزيد، عن العوَّام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي: أَنّ أَبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾[2] فقال: «أيّ سماء تظلني، وأيّ أَرض تقلني إن أَنا قلت في كتاب الله ما لا أَعلم» ـ منقطع ـ[3].

وقال **أبو عبيد أيضاً**[4] ـ: حدثنا يزيد، عن حميد، عن أَنس: أَنّ عمر بن الخطاب قرأَ على المنبر ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأَبّ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إنّ هذا لهو التكلّف يا عمر!

وقال **عبد بن حميد**: حدثنا سليمان بن حرب، قال:

= قال الحافظ في الفتح ١٣/ ٢٨٥: «لكن أحدهما يقوي الآخر» اهـ.

(١) فضائل القرآن ص ٢٢٧. انظر التعليق السابق.

(٢) سورة عبس، آية رقم/ ٣١.

(٣) لأن إبراهيم لم يسمع من أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ كما سبق قريباً.

(٤) فضائل القرآن ص ٢٢٧، ورواه الطبري في تفسيره ١٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٣، وابن أبي شيبة (٣٠١٠٥)، والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٤٢٤ من طرق عن حميد، عن أنس. وسنده صحيح.
وأصله في صحيح البخاري برقم (٧٢٩٣) وانظر شرحه وبيان طرقه في فتح الباري ١٣/ ٢٨٥.

حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أَنس، قال: كنا عند عمر بن الخطاب، وفي ظهر قميصه أَربع رقاع، فقرأ: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١ ﴾ فقال: ما الأب؟ ثم قال: إنّ هذا لهو التكلف، فما عليك ألا تدريه[1]؟!

وهذا كلّه محمول على أنهما ـ رضي الله عنهما ـ إنما أرادا استكشاف ماهية الأَبّ، وإلّا فكونه نبتاً من الأَرض ظاهر لا يجهل، لقوله تعالى: ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ۝٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ۝٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ۝٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ۝٣٠ ﴾[2].

وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن عليّة، عن أَيوب، عن ابن أَبي مليكة: أَنّ ابن عباس سُئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأَبى أَن يقول فيها ـ إسناد صحيح ـ[3].

وقال أبو عبيد[4]: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) سورة عبس، آية رقم/ ٢٧ ـ ٣٠.

(٣) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٢ ـ ٦٣، وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٢٨. من طريقين عن ابن عباس.
وسنده صحيح.

(٤) في فضائل القرآن ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨، ورواه الطبري في تفسيره ٢٢٨/١٢ وسنده صحيح.

أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال: سأل رجل ابن عباس عن ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[1] [فقال له ابن عباس: فما ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾[2]]؟[3] فقال الرجل: إنما سألتك لتحدثني، فقال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما. فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم.

وقال ابن جرير[4]: حدثني يعقوب بن إبراهيم، حدثنا ابن عُلَيَّة، عن مهدي بن ميمون، عن الوليد بن مسلم، قال: جاءَ طَلْق بن حبيب إلى جُندب بن عبد الله فسأله عن آية من القرآن، فقال: أُحَرِّج عليك إن كنت مسلماً لَما قمت عني! أَو قال: أَن تجالسني.

وقال مالك: عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، إنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: إنا لا نقول في القرآن شيئاً[5].

---

(١) سورة السجدة، آية رقم/ ٥.
(٢) سورة المعارج، آية رقم/ ٤.
(٣) الزيادة من فضائل القرآن ص ٢٢٨.
(٤) في تفسيره ١/ ٦٣ وسنده صحيح.
(٥) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٢، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٢٨ وسنده صحيح.

وقال الليث: عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب: إنه كان لا يتكلم إلاّ في المعلوم من القرآن[١].

وقال شعبة: عن عمرو بن مُرة، قال: سأَل رجلٌ سعيدَ بن المسيب عن آية من القرآن، فقال: لا تسأَلني عن القرآن، وسَلْ مَنْ يزعم أَنه لا يخفى عليه منه شيء! ـ يعني: عكرمة [٢].

وقال ابن شَوْذَب: حدثني يزيد بن أَبي يزيد، قال: كنا نسأَل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أَعلم الناس، فإذا سأَلناه عن تفسير آية من القرآن سَكَت، كأَن لم يسمع![٣].

وقال ابن جرير: حدثني أَحمد بن عبدة الضبّي، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا عُبيد الله بن عمر، قال: لقد أَدركت فقهاءَ المدينة وإنهم ليُعظمون القول في التفسير، منهم سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيّب، ونافع[٤].

---

(١) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٢ وسنده صحيح.
(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠١٠٠)، والطبري في تفسيره ١/ ٦٣ وسنده صحيح.
(٣) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٣ وسنده صحيح.
(٤) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٢ وسنده صحيح.

وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح، عن الليث، عن هشام بن عروة، قال: ما سمعت أَبي تأَول آية من كتاب الله قط[1]!

وقال أيوب، وابن عون، وهشام الدستوائي، عن محمد بن سيرين: قال: سأَلت عَبيدة السِّلْماني عن آية من القرآن، فقال: ذهب الذين كانوا يعلمون فيمَ أنزل من القرآن[2]، فاتق الله وعليك بالسَّداد!

وقال أبو عبيد[3]: حدثنا معاذ، عن ابن عون، عن

---

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٢٩.
وفي سنده: عبد الله بن صالح: صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة.
انظر تهذيب الكمال ١٥/٩٨ ـ ١٠٩، وتهذيب التهذيب ٥/٢٥٦ ـ ٢٦١، والتقريب ١/ ٤٢٣.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٢، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٠٩٩)، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٢٨، والدارمي في الرد على الجهمية ص ٢١، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم (٢٢٨٢) ٢/ ٤٢٤. وسنده صحيح.

(٣) في فضائل القرآن ص ٢٢٩، وفي سنده عبد الله بن مسلم بن يسار: ذكره في التاريخ الكبير ٣/١/١٩١، والجرح ٢/ ٢/ ١٦٥ ولم يذكراه بجرح أو تعديل.

عبيد الله بن مسلم بن يسار، عن أَبيه، قال: إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده!

حدثنا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كان أَصحابنا يتَّقون التفسير ويهابونه[1].

وقال شعبة: عن عبد الله بن أَبي السَّفَر، قال: قال الشعبي: والله ما مِن آيةٍ إلاّ وقد سأَلتُ عنها، ولكنها الروايةُ عن الله![2].

وقال أبو عبيد[3]: حدثنا هشيم، أَنبأنا عمر بن أَبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق، قال: اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله!

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أَئمة السلف، محمولة على تحرّجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأَما مَنْ تكلّم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه.

---

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٢٩ وسنده صحيح.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٦٣ وسنده صحيح.

(٣) في فضائل القرآن ص ٢٢٩. وسنده حسن، فيه عمر بن أبي زائدة: صدوق، رمي بالقدر، انظر التقريب ٣/ ٥٥.

ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أَقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه. **وهذا هو الواجب على كلّ أَحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه**؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[1]، ولِما جاءَ في الحديث المروي من طُرُق: «مَن سُئل عن عِلم فكتَمه أُلجمَ يوم القيامة بِلجام من نَار»[2].

وقال ابن جرير[3]: حدثنا محمد بن بشَار، حدثنا مؤمَّل، حدثنا سفيان، عن أَبي الزناد، قال: قال ابن عباس:

---

(١) سورة آل عمران، آية رقم/ ١٨٧.

(٢) رواه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٢٦١)، وأحمد ٢/ ٢٦٣ ـ ٣٠٥ ـ ٣٤٤ ـ ٣٥٣ ـ ٤٩٥ ـ ٤٩٩ ـ ٥٠٨، والطيالسي في مسنده (٢٥٣٤)، وابن حبان (٩٥)، والطبراني في المعجم الصغير ١/ ٦٠ ـ ١١٤ ـ ١٦٢، والحاكم ١/ ١٠١، والبغوي (١٤٠)، وسنده صحيح.
وفي الباب عن ابن عمرو: رواه الحاكم ١/ ١٠٢، وابن حبان (٩٦)، والخطيب في تاريخه ٥/ ٣٨ ـ ٣٩.
وسنده ضعيف، فيه عبد الله بن عياش: ضعيف. وانظر تفصيل ذلك في تخريجنا لسنن ابن ماجه.

(٣) رواه الطبري في تفسيره ١/ ٥٧، بسند صحيح. وانظر شرح هذا القول في البرهان ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٨.

التفسير على أَربعة أَوجه: وجهٌ تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أَحد بجهالته، وتفسير يعلمُه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى. والله سبحانه وتعالى أَعلم.

أقرب التفاسير إلى الكتاب والسنة

سئل شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ـ رحمه الله ـ عن: أي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة: الزمخشري، أو القرطبي، أم البغوي، أم غير هؤلاء؟[1].

فأجاب تغمده الله برحمته ورضوانه:

الحمد لله. أما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري فإنّه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير، والكلبي.

والتفاسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة: كتفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ووكيع، وابن أبي قتيبة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

---

(١) هذا السؤال وجوابه موجود في الفتاوى ١٣/ ٤٠٤.

وأما التفاسير الثلاثة المسئول عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة: البغوي، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي وحذف منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك.

وأما الواحدي فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية. لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليداً لغيره. وتفسيره وتفسير الواحدي البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جليلة، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها.

وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأَنكر أن الله مريد للكائنات، وخالقٌ لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة.

وأصولهم خمسة يسمّونها: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن معنى التوحيد: عندهم يتضمن نفي الصفات، ولهذا سمى ابن التومرت أصحابه: الموحدين، وهذا إنما هو إلحاد في أسماء الله وآياته.

ومعنى **العدل**: عندهم يتضمّن التكذيب بالقدر، وهو خلق أفعال العباد، وإرادة الكائنات، والقدرة على شيء، ومنهم مَنْ ينكر تقدّم العلم والكتاب، لكن هذا قول أئمتهم، وهؤلاء منصب الزمخشري، فإنّ مذهبه مذهب المغيرة بن علي وأبي هاشم وأتباعهم. ومذهب أبي الحسين ـ والمعتزلة الذين على طريقته ـ نوعان: مسايخيه وخشبية.

أما **المنزلة بين المنزلتين**: فهي عندهم أنّ الفاسق لا يسمى مؤمناً بوجه من الوجوه، كما لا يسمى كافراً، فنزّلوه بين منزلتين.

وإنفاذ الوعيد: عندهم معناه أنّ فسّاق الملّة مخلّدون في النار، لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقول الخوارج.

والأمر المعروف والنهي عن المنكر: يتضمّن عندهم جواز الخروج على الأئمة، وقتالهم بالسيف.

وهذه الأصول حشا بها الزمخشري كتابه بعبارة لا يهتدي أكثر الناس إليها، ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة، ومن قلّة النقل عن الصحابة والتابعين.

وتفسير القرطبي خير منه بكثير، وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة، وأبعد عن البدع. وإن كان كلّ من هذه الكتب لا بد أن يشتمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه.

وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصحّ نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعلّه أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصحّ من هذه كلّها.

وثم تفاسير أخر كثيرة جداً، كتفسير ابن الجوزي، والماوردي.

جمع القراءات السبع[1]

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن جمع القراءات السبع هل هو سنة أم بدعة، وهل جمعت على عهد رسول الله ﷺ أم لا، وهل لجامعها مزية ثواب على من قرأ برواية واحدة أم لا؟

فأجاب ـ رحمه الله ـ:

الحمد لله، أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنّة متّبعة يأخذها الآخر عن الأول. فمعرفة القراءة التي كان النبي ﷺ يقرأ بها، أو أقرهم على القراءة بها، أو يأذن لهم وقد قرأوا بها، سنة. والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على مَنْ لم يعرف ذلك ولا يعرف إلاّ قراءة واحدة.

وأما جمعها في الصلاة أو في التلاوة فهو بدعة مكروهة. وأما جمعها لأجل الحفظ والدرس فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة.

---

(١) هذا السؤال وجوابه موجود في الفتاوى ١٣/ ٤٠٤.

خاتمة

انتهيت من التعليق على هذا الرسالة المباركة مساء يوم الاثنين الموافق ١٤ رجب الحرام سنة ١٤١٤ هجرية. نفع الله بها المسلمين.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وكتب

أبو عبد الرحمن

فوّاز أحمد زمرلي

عفا الله عنه

فهرس الآيات الكريمة

أول الآية	رقم الصفحة

أول الآية	رقم الصفحة

أول الآية	رقم الصفحة

أول الآية	رقم الصفحة

فهرس الأحاديث الشريفة

أول الحديث	رقم الصفحة

أول الحديث	رقم الصفحة

فهرس المصادر والمراجع

ـ الآداب، للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم، تأليف محمد حسين الذهبي، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ، دار الاعتصام، مصر.

ـ الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، دار الكتاب العربي، وطبعة دار ابن كثير، دمشق، وطبعة مصطفى البابي، مصر.

ـ إثبات عذاب القبر، للبيهقي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التراث، القاهرة.

ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، تحقيق محمد إدريس، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

ـ أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، طبعة سنة ١٣٩٩ هـ، دار المعرفة، بيروت.

ـ أسباب النزول، للواحدي، تحقيق عصام الحميدان، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، مؤسسة الريان، بيروت.

ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعلي القاري، تحقيق محمد الصباغ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

ـ الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، تأليف محمد أبو شهبة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨ هـ، مكتبة السنة، القاهرة.

ـ الأسماء والصفات، للبيهقي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ الاعتقاد، للبيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ـ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي، تحقيق

محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ الأمثال، للرامهرمزي، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

ـ الأمثال، لأبي الشيخ، تحقيق عبد العلي عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ، الدار السلفية، الهند.

ـ بحر العلوم، للسمرقندي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود وزكريا النوتي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.

ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ التاريخ الكبير، للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، تحقيق فواز

أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ التبيين لأسماء المدلسين، لسبط ابن العجمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي (مخطوط).

ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، تحقيق فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ تدريب الراوي، للسيوطي، دار إحياء السنة النبوية.

ـ التذكار في أفضل الأذكار، للقرطبي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق البنداري وعبد العزيز، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق جماعة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار طيبة، ومكتبة الدار، ودار ابن القيم، السعودية.

- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار المعرفة، بيروت.
- التفسير الكبير، لابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التفسير والمفسرون، للدكتور محمد الذهبي، الطبعة الثانية ١٣٩٦ هـ، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ، دار المعرفة، بيروت.
- التقييد والإيضاح، للعراقي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، دار الفكر، بيروت.
- التلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
- تنزيه الشريعة، لابن عراق، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبدالله الصديق، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر، دائرة المعارف، بالهند.
- تهذيب الكمال، للمزي، دار المأمون، دمشق، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت.

- التوحيد، لابن خزيمة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- توضيح الأفكار، للصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ، مكتبة الخانجي، مصر.
- جامع بيان العلم، لابن عبد البر، طبعة سنة ١٣٩٨ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جامع البيان في تأويل القرآن، للإمام الطبري، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت.
- الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحلية، لأبي نعيم، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ الدلائل، للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ دلائل النبوة، لأبي نعيم، عالم الكتب، بيروت.
ـ ذكر مذاهب الفرق، تأليف عبدالله اليافعي، تحقيق موسى الدويش، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، دار البخاري، المدينة المنورة.
ـ الرد على الجهمية، لابن منده، للدارمي، تحقيق بدر البدر، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، الدار السلفية، الكويت.
ـ الرد على الجهمية، لابن منده، تحقيق علي الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.
ـ روح المعاني، للألوسي، طبعة سنة ١٤٠٨ هـ، دار الفكر، بيروت.
ـ زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ومكتبة المعارف، الرياض.
ـ السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

- السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- سنن البيهقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء السنة النبوية، مصر.
- سنن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد العلمي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سنن ابن ماجه، تحقيق فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سنن النسائي (الكبرى)، تحقيق عبد الغفار بنداري وسيد حسن، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سنن النسائي (المجتبى)، للإمام النسائي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، الطبعة الثامنة ١٤١٢ هـ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ الشذرة في الأحاديث المشتهرة، لابن طولون، تحقيق كمال زغلول، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ شرح السنة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

ـ شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ الشريعة، للآجري، تحقيق محمد الفقي، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق محمد زغلول، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ الشمائل المحمدية، للترمذي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ صحيح البخاري (انظر فتح الباري).

ـ صحيح ابن حبان (انظر الإحسان).

ـ صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

ـ صحيح الإمام مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية، بالرياض.

ـ ضعيف الجامع، للسيوطي، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

ـ الطبقات لابن سعد، دار صادر، بيروت.

ـ طبقات الحنابلة وذيلها، لابن أبي يعلى وابن رجب، دار المعرفة، بيروت.

ـ طبقات المفسرين، للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ، مكتبة وهبة، القاهرة.

ـ العلل، لابن أبي حاتم، تحقيق محب الدين الخطيب، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ، دار المعرفة، بيروت.

ـ غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، لأبي إسحاق الحويني، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ الفتاوى، لابن تيمية، نشر إدارات البحوث العلمية، طبعة الرياض ١٣٨١ هـ.

ـ فتح الباري، لابن حجر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، توزيع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وطبعة الريان، مصر.

ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق علي حسين علي، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ، دار الإمام الطبري.

ـ الفردوس، للديلمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي ومحمد المعتصم البغدادي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ الفرق بين الفرق، للبغدادي، طبعة سنة ١٤٠٨ هـ، دار الجيل، ودار الآفاق، بيروت.

ـ فضائل الصحابة، للإمام أحمد، تحقيق وصي الله عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ فضائل القرآن، للقاسم بن سلام، تحقيق وهبي غاوجي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ فضائل القرآن، لابن كثير، مكتبة الصحابة، مصر.

ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الكامل، لابن عدي، تحقيق سهيل زكار ويحيى غزاوي، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ، دار الفكر، بيروت.
- كيف نتدبر القرآن؟ تأليف فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- لسان الميزان، لابن حجر، الطبعة الأولى ١٣٢٩ هـ، دائرة المعارف، الهند.
- لوامع الأنوار، للسفاريني، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- المجروحين، لابن حبان، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة، بيروت.
- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق عبد السلام محمد، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مختصر المقاصد الحسنة، للزرقاني، تحقيق محمد الصباغ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- المستدرك، للحاكم، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مسند الإمام أحمد، دار الفكر، بيروت.

- مسند الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.
- مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسند الشهاب، للقضاعي، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسند أبي يعلى، تحقيق حسين أسد، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.
- مشكل الآثار، للطحاوي، دار المعرفة، بيروت.
- المصنف، لابن أبي شيبة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، دار التاج، بيروت.
- المصنف، لعبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق خالد العك ومروان سوار، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار المعرفة، بيروت.
- المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

ـ المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

ـ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران.

ـ معرفة علوم الحديث للحاكم، الطبعة الثالثة **١٩٧٩** م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ـ المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق نور الدين عتر، دار الوعي، حلب.

ـ المفردات، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

ـ المقاصد الحسنة، للسخاوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبدالله الصديق، الطبعة الأولى **١٣٩٩** هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ مقالات الإسلاميين، للأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الحماية.

ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة سنة **١٣٩٠** هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.

ـ مناهل العرفان، للزرقاني، تحقيق فواز أحمد زمرلي،

الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ المنتخب من المسند، لعبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، عالم الكتب، بيروت.

ـ المنتقى، لابن الجارود (انظر غوث المكدود).

ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، تحقيق محمد حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ الموطأ، للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة البابي الحلبي، مصر.

ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر، طبعة سنة ١٤٠١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ نكت الحافظ ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ، دار الراية، الرياض.

ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، المكتبة الثقافية، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة